الأمم المتحدة A/68/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

خطاب السيدة لورا تشينشيّا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيدة رئيسة جمهورية كوستاريكا.

اصطحبت السيدة لورا تشينشيّا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيدة لورا تشينشيّا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، في الأمم المتحدة، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

السيدة تشينشيّا ميراندا (تكلمت بالإسبانية): من دواعي سروري أن أستهل خطابي هذا بتقديم تهنئتنا الحارة للسفير جون آش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة مؤخراً. ونتمنى له التوفيق في مساعيه، مؤكدين له دعمنا.

هذه هي المرة الأخيرة التي أخاطب فيها الجمعية العامة كرئيسة لكوستاريكا. وأسوة بالمناسبات السابقة، فإن رسالتي تقوم على أساس اقتناعي الثابت بالطابع الأساسي للأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فالأمم المتحدة تجمع وتحفز وتحمي المنظومة القائمة على تعددية الأطراف وسيادة القانون الدولي. وسلامة الأمم المتحدة وقوتها ومشروعيتها وفعاليتها ضرورية للبلدان كافة، ولكنها أكثر أهمية للبلدان الأصغر والأضعف، خاصة إذا لم يكن لديها قوات مسلحة، مثل كوستاريكا. وخلال أحرج الأوقات في تاريخ البشرية على مدار السنوات الـ ٦٨ الأخيرة، كانت الأمم المتحدة هي وجهتنا لطلب الإرشاد والسعي إلى حلول تلبي آمال وتطلعات شعوبنا. واليوم، فإننا نواجه واحدة من هذه المناسبات في خضم التناقضات. نحن أصحاب إنجازات عظيمة، إلا أن المآسي الحادة تحف بنا أيضاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وهناك تحديات عالمية جسيمة لم نُعِد لها الاستجابات العالمية النطاق بنفس القدر.

في ٢ نيسان/أبريل، قمنا بالتصديق بشكل نهائي على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي خطوة حيوية يفخر بلدنا بريادته فيها كأحد البلدان السبعة الراعية لها، ونصر كبير للبشرية. ويسرني أن أعلن اليوم أن الجمعية التشريعية في كوستاريكا قد صدقت عليها بالإجماع، وأنا أتعهد بدعمنا للعمل حثيثاً من أجل تنفيذها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حنيف (ماليزيا).

وفي غضون يومين، ولأول مرة في تاريخ المنظمة، سنعقد مناقشة رفيعة المستوى بشأن نزع السلاح النووي. وسيكون لكوستارسكا دور الريادة في هذه المسألة أيضاً. ونأمل أن يسمح لنا ذلك بالاقتراب أكثر من هدف تسعى إليه معظم البلدان وأن نحرز تقدماً بشأن أطر مفاهيمية جديدة للمناقشة. واجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي، الذي يترأسه السيد مانويل دينغو بينافيديس، ممثلنا الدائم في جنيف، بفعالية، قد فتح مساراً مبشراً بالخير.

ونحن نعمل بمعدل جيد على وضع جدول أعمال عالمي جديد للتنمية المستدامة، وإنشاء مؤسسات للنهوض به أيضاً. ويتبين ذلك من خلال إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إلى جانب التقدم المحرز بشأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة.

إن الابتكار والتكنولوجيا والتعليم والثقافة ينظر إليها بشكل متزايد باعتبارها مؤشرات للتنمية، وثمة إدراك متزايد للحاجة إلى إشراك الشباب بفعالية في تلك الجهود. وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، كان لكوستاريكا شرف استضافة وتنظيم القمة العالمية للشباب BYND 2015، وهو مؤتمر دولي معني بالشباب والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما بعد عام ٢٠١٥. وجمع المؤتمر بين الشباب من جميع أنحاء العالم، وحظي بالقيادة المقتدرة من جانب السيد حمادون توري، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات. واليوم، أقدم للجمعية العامة، رمزياً، الإعلان الختامي للمؤتمر، الذي أقره في عاصمتنا الآلاف من الشباب من كل القارات في ١١ أيلول/سبتمبر. ونثق في أنه سيكون مدخلاً وثيق الصلة بالموضوع في مناقشة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبغية استكشاف خيارات المستقبل، استضافت كوستاريكا في آذار/مارس مؤتمراً دولياً للبلدان المتوسطة الدخل، الذي شاركت في تنظيمه مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وستساعد نتائجه على وضع تصورات أفضل بشأن احتياجات دول مثلنا وما يمكن أن نسهم به فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

وفي إطار تلك المبادرات، يجب ألا نغفل واجبنا في السعي إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. والحاجة إلى تسريع تنفيذها، خاصة في أقل البلدان نمواً.

والإنجازات التي ذكرتها آنفاً، وغيرها، تحققت في ظلال مأساوية تنذر بالسوء لعالم معقد للغاية. ومازلنا نعاني من صدمة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي ارتكب قبل أيام في نيروبي. واليوم، فإنني أعرب عن عميق تضامننا مع شعب كينيا، كما نعرب بأقوى العبارات عن إدانتنا لذلك الهجوم وللإرهاب والتعصب.

وخلال العامين الماضيين، روعتنا المأساة في سوريا. فأعداد القتلى والمشردين التي تتزايد بلا هوادة تقلقنا، تماماً مثل تقاعس المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، عن العمل في الوقت المناسب من أجل احتواء الجرائم والعنف. وبعد فترة من الشلل والارتباك، يبدو أخيراً أننا نقترب من حل قد يؤدي

إلى مخرج من ذلك الجمود. ونحن نرفع أصواتنا مطالبين مجلس الأمن باتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا ووقف العنف والسعي إلى حل ديمقراطي وتفاوضي لإنهاء النزاع ومساءلة أولئك المسؤولين عن الجرائم المروعة التي ارتكبت في ذلك البلد.

وكوستاريكا تتمسك بضرورة أن يحيل مجلس الأمن الحالة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومرة أخرى، نطالب الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس بأن يلتزموا من الآن فصاعداً بالامتناع عن ممارسة حق النقض في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن المأساة السورية تؤكد الحاجة للعمل بشكل حاسم باتجاه التطبيق الفعلي لمسؤولية الحماية وتعزيز استخدام الوساطة لتجنب نشوء النزاعات أو تفاقمها. وكإجراء ملموس لتحقيق ذلك المنع، نحث الدول الأعضاء كافة على الانضمام إلى مبادرة أستراليا والدانمرك وغانا وكوستاريكا وأن يحددوا جهات اتصال وطنية لمنع الفظائع وأيضاً بشأن مسؤولية الحماية. والنهج الوقائي ضروري أيضاً لإدارة المنافع العامة العالمية، وبالتالي ممارسة الحوكمة العالمية.

إن الوقاية من الاحترار العالمي وعكس مساره من أكثر القضايا إلحاحاً في جدول أعمالنا الهام. ولا يمكن أن نظل مكتوفي الأيدي بينما يتزايد احترار العالم، وترتفع مناسيب المحيطات ويتهدد بقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة. ونشيد بخطة الأمين العام بشأن عقد قمة معنية بتغير المناخ وتعزيزه للمبادرة المعنونة ”الاتفاق بشأن المحيطات: سلامة المحيطات من أجل الرخاء“. ونرى أن الوقت قد حان للتفاوض، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، من أجل التوصل إلى اتفاق دولي بشأن ذلك الموضوع.

وبالإضافة إلى كون القانون الدولي أداة للحوكمة على الصعيد العالمي وحماية للمنافع العامة العالمية، فهو ينطوي على العديد من الأبعاد الأخرى. وهذه تشمل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وحسن النية في معالجة مسائل الحدود، والتقيد بجميع قرارات محكمة العدل الدولية. وتؤمن كوستاريكا إيمانا راسخا بالقانون الدولي بجميع جوانبه، وتتقيد به تقيدا صارما. ولكن هذا الموقف يتناقض مع عدم الاحترام المطلق من جانب حكومة نيكاراغوا لأبسط قواعد السلوك والتعايش بين الدول. وقد أدى هذا الازدراء إلى العدوان المفتوح وغير المقبول ضد بلدنا، وإلى العصيان الصارخ للأحكام الصادرة عن محكمة لاهاي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، احتلت القوات النيكاراغوية جزءا من أراضي كوستاريكا. وعقب الشكوى التي تقدمنا بها، اتخذت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة تحظر وجود أفراد من نيكاراغوا في المنطقة المتنازع عليها، من بين أمور أخرى. بيد أن نيكاراغوا واصلت إرسال وحدات من النشطاء السياسيين بتمويل وتنظيم من حكومتها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، كررت المحكمة مطالبتها بالامتثال للتدابير المؤقتة، ولكن نيكاراغوا تجاهلتها مرة أخرى. إن ما تظهره من ازدراء يدل على الحاجة الماسة إلى وضع إجراءات تضمن احترام جميع القرارات الصادرة عن المحكمة، بما في ذلك التدابير الاحترازية. وتلتزم كوستاريكا بالعمل على تحقيق هذا الهدف، وتتوقع موقفا صريحا من جانب المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، تعمل الحكومة النيكاراغوية على استكشاف النفط واستغلاله في مناطق عائدة لبحر كوستاريكا؛ وتسعى إلى توسيع حدود جرفها القاري بتجاهل حقوقنا؛ وهي قطعت المفاوضات لتأمين الحدود البحرية؛ وهددت بالمطالبة بمقاطعة عائدة لكوستاريكا على أنها خاصة بها؛ واستأنفت أعمال التجريف في المنطقة التي تخضع للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية. وهي إلى ذلك تنتهج سياسة زيادة التسلح من جديد.

إن شعبي نيكاراغوا وكوستاريكا يرغبان في العيش بسلام وهما يستحقان ذلك، ولكن حكومة نيكاراغوا تصر على الحؤول دونه. وحكومة نيكاراغوا باتباعها مسارا يتصف بسوء السلوك المتعمد والمتكرر هذا، تقوض القانون الدولي، والغرض ذاته الذي قامت من أجله الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من خطورة الحالة، لا تزال كوستاريكا ملتزمة التزاما سلميا وراسخا برفاهية سكاننا وأمنهم. إننا نعزز نموذجا للتنمية يقوم على الانسجام مع الطبيعة، والتضامن والاندماج الاجتماعي، والاقتصاد المفتوح والتجارة المفتوحة، وتنمية مواردنا البشرية، وروح الابتكار. وندرك أن التنمية تكون عديمة الجدوى إذا لم تقم على احترام عميق لكرامة الإنسان وحقوق الشعب ورفاهه.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها بجميع أبعادها هو واجب وطني ودولي. لهذا السبب، ما زلنا، من بين أمور أخرى، منفتحين على جميع الإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان، ومنخرطين بنشاط وبصورة بناءة في مجلس حقوق الإنسان.

وفي مواجهة تحديات السلامة العامة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد بلدنا استراتيجية متوازنة تجلت نتائجها الإيجابية في العديد من المجالات، منها الانخفاض المتواصل في معدل جرائم القتل خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو أحد أدنى المعدلات في أمريكا الوسطى. ونظرا لخطورة التحديات المتمثلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات للعديد من الأمم، ننضم إلى الدعوة التي تطلقها دول أخرى من منطقتنا، مثل المكسيك وغواتيمالا، لإعادة تقييم السياسات الدولية المتفق عليها، والتماس جوانب التصدي بشكل أكثر فعالية للإتجار بالمخدرات، انطلاقا من منظور الصحة، واحترام حقوق الإنسان، والحد من تأثيرها. وعلى المنوال نفسه، من الضروري زيادة التعاون الدولي للحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة والأموال التي تغذي الشبكات الإجرامية.

وينبغي أن تأتي الاستراتيجية العالمية الجديدة المتعلقة بهذا التحدي الهائل نتيجة المناقشة المفتوحة والشاملة التي ستعقد أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠١٦. ونحن نحيّي إعلان أنتيغوا للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية كخطوة أولى تقودنا في الاتجاه الصحيح نحو تلك الدورة الاستثنائية.

وإزاء الإجراءات والإدانات التي حددتها للتو، نستجيب بحماسة للدعوة التي وجهها رئيس الجمعية العامة للمضي قدما خلال هذه الدورة في صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشعر بالتشجيع نتيجة تأكيده على مشاركة أكثر نشاطا من جانب المجتمع المدني في هذه العملية، والأهمية التي تولى لحقوق الإنسان وسيادة القانون كقواعد للتنمية، وانفتاحه على الأفكار الجديدة والطرائق المؤسسية، بما في ذلك التحالفات فيما بين قطاعات متعددة.

إن كوستاريكا تتطلع إلى المستقبل بثقة. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك المخاطر والتحديات التي نواجهها كبلد، وكمنطقة، وكجزء من الجنس البشري. وبالنسبة إلى هذا المستقبل، نرى الأمم المتحدة مؤسسة لا غنى عنها، ورفيقا صامدا، وموجها ذا بصيرة، ووصيا مشاركا في راحة بالنا ورفاهيتنا. وأشيد بمساهماتها، وآمل مخلصا أن تتضاعف هذه المساهمات في السنوات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كوستاريكا على الخطاب الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة لورا شينشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا.

اصطحب السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فيشر (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على طرحه للنقاش خلال المناقشة العامة لهذا العام موضوعا هاما جدا، ألا وهو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. إن تشكيل مستقبل كوكبنا بعد عام ٢٠١٥ لهو في الواقع مهمة حاسمة تنتظرنا، مثلما ذكر الأمين العام بان كي – مون على نحو مؤثر جدا في البيان الذي ألقاه هذا الصباح (انظر A/68/PV.5). وفي حين نظل ملتزمين تماما بالتنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية، فإن الخطة لما بعد عام ٢٠١٥ قد بدأت.

ثمة فكرة واحدة استرعت انتباهي بشكل خاص وهي رفع مستوى القضاء على الجوع من مؤشر إلى هدف في هذا البرنامج الجديد.

ولا يزال هناك المزيد مما يجب عمله، ويتعيَّن على الجميع: الدول، المنظمات الدولية، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، أن يُسهموا بنصيب عادل. وأود أن أؤكد للجمعية أنّ النمسا ستسهم بنصيبها أيضا.

إنّ المجتمع الدولي يواجه حاليا تهديدات كبرى في سعيه إلى الأمن العالمي، ويبقى الشرق الأوسط عرضة لتحديات أساسية.

وإننا نرحب بالاتفاق الذي تمّ التوصُّل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إطار لتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يُحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. فالمساءلة ضرورية لوقف الفظائع ومنع الجرائم في المستقبل، وتبقى كذلك.

والمسار إلى المشاركة الديمقراطية وبداية جديدة في سوريا – الهدف الفعلي للاحتجاجات المدنية التي بدأت قبل سنتين ونصف السنة – يبقى حاسما. ومن المؤسف أنّ الأطراف تبدو مصممة بحزم على حل عسكري للتراع. بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا أنّ أفضل سبيل لبلوغ حل مستدام لن يكون إلاّ سياسي وتفاوضي. هذا هو الموقف النمساوي.

إنّ الحرب الأهلية في سوريا تؤثر الآن تأثيرا كبيرا على جميع البلدان المجاورة. فالتراع سوري، لكنّ عواقبه تصل بعيدا إلى خارج الحدود السورية. لقد أصبح دوليا حقا.

ويبدو أنّ الاضطرابات في المنطقة قد طغت على التراع الإسرائيلي – الفلسطيني. لقد تابعتُ الأحداث هناك طوال نحو ٤٠ عاما. وإنني مقتنع بأنّ المطلوب للتوصل إلى حل ليس مجرَّد الاستعداد للتفاوض بنوايا طيبة فحسب، بل أن تؤخذ في الحسبان أيضا احتياجات وخصوصيات الطرف المفاوض: أي الجانب الآخر. وإنني شخصيا لا أستطيع أن أصدِّق أنّ قيمة المستوطنات الجديدة لدى إسرائيل تضاهي الضرر الناجم عنها، لكونها عقبة أمام السلام والشروط المعقولة.

وإننا نرحب بتكريس الإدارة الجديدة للولايات المتحدة اهتمامها الكامل لهذه القضية الطويلة الأمد، وباستئناف المفاوضات المباشرة في نهاية تموز/يوليه. وما نحتاج إليه الآن هو القيادة الحاسمة. ونحن مقتنعون بأنّ انفراجا في التراع المركزي سيعني أيضا خطوة حاسمة نحو استقرار المنطقة بأسرها.

وفيما نواصل دعم العمليات الانتقالية الجارية في العالم العربي، ألقت التطورات الأخيرة في المنطقة ظلا على المكاسب الديمقراطية المحققة حتى الآن. والتقدم على المسار الصعب إلى الديمقراطية سيعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت جميع أجزاء المجتمع مشمولة.

إنّ فيينا ومقرّ الأمم المتحدة فيها بمثابة منصة للمناقشة بشأن التنمية المستدامة. والنمسا سعيدة جدا بأنّ مكتب مبادرة الممثل الخاص للطاقة المستدامة للجميع في فيينا قد بدأ أنشطته في ١ تموز/يوليه. ونحن نرحب بتعاون المبادرة مع المراكز المواضيعية والإقليمية، فضلا عن تعاونها مع منظمات متخصصة أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

والنمسا هي البلد المضيف أيضا للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد المنشأة حديثا. وهذه المنظمة الدولية ومركز التفوق قد اضطلعت بعدة أنشطة ناجحة في مكافحة الفساد – وهو عقبة رئيسية أمام التنمية المعقولة في جميع مجالات المجتمع. وإنني أشكر مملكة تايلند على استضافة الجمعية الثانية للدول الأطراف، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، أود أن أدعو جميع الدول التي لمّا تصبح بعد أعضاء في أكاديمية مكافحة الفساد إلى أن تفعل ذلك.

لقد عُقِد منتدى تحالف الأمم المتحدة للحضارات هذه السنة في فيينا في شباط/فبراير، بالموضوع الاستشرافي ”القيادة المسؤولة في مجالي التنوع والحوار“. وأكثر من ١ ٥٠٠ مشارك من الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص والوسائط الإعلامية، فضلا عن منتدى شبابي مكوَّن من ١٥٠ مشاركا متميّزا وعالي الالتزام، قدَّموا مُدخلات قيّمة جدا لمناقشات المنتدى.

وفي هذا السياق، يسرني إبلاغكم أنّ مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات قد افتُتِح في فيينا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٢. وهذا المركز – مبادرة مشترَكة بين المملكة العربية السعودية، مملكة إسبانيا وجمهورية النمسا – هو بمثابة منصة تفاعلية للقادة الدينيين والخبراء والمجتمع المدني على السواء.

ويمكن للتعاون المتعدد الأطراف أن يقدم حلولا للمشاكل العالمية. والإنجاز التاريخي المتمثل في معاهدة تجارة الأسلحة مثال هام في هذا الصدد. ونحن نتطلع إلى إنفاذها في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، يواجه النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار التحديات يوما بعد يوم نتيجة التطورات المثيرة للقلق. وقد أُصِبنا ولا نزال مصابين بصدمة شديدة نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وإننا نراقب بقلق تطوير كوريا الشمالية المتواصل للأسلحة النووية والقدرات الصاروخية. ويساورنا أمل جديد بحلّ المسألة النووية الإيرانية بالمفاوضات، التي ينبغي أن تستأنف قريبا بعد انتخاب الرئيس الإيراني الجديد.

وبالمثل، إنّ الاعتماد المستمرّ على الأسلحة النووية والتقدم المحدود نحو نزع السلاح النووي مصدر قلق عالمي كبير. ولا يمكن لجهود نزع السلاح النووي وعدم انتشاره أن تحقق أهدافها إلاّ حين تمضي قدُما معا. إذ ينبغي شجب الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها. ولا بدّ من جعْل العواقب الإنسانية لتلك الأسلحة محور اهتمامنا.

ومع أنّ البعض قد يعتقدون أنّ هناك تناقضا بين احترام الخلافات الثقافية والدينية من جهة، وعالمية حقوق الإنسان من جهة أخرى، فإنني مقتنع بأنهما متداعمان. وإذا استطاعت الشعوب والدول أن تعوِّل على حماية حقوق الإنسان، فإنّ كلاً منها سيُبدي احترامه للآخر.

إنّ مجلس حقوق الإنسان، بآلية استعراضه الدوري العالمي وإجراءاته الخاصة، تطوَّر في غضون سنوات قليلة إلى أداة فعالة لمجابهة انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الأزمة في أوضاع عديدة. والنمسا، بصفتها عضوا حاليا في المجلس، تسهم

في هذه الجهود بمبادرات محددة الأهداف من أجل سلامة الصحفيين، وحماية الأقليات الدينية وتعزيز حقوق الطفل.

وإننا نرحب بالتوجُّه المتواصل نحو الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام، وهو أحد اهتماماتي منذ زمن طويل. بيد أن بلدانا عديدة ما فتئت تتمسك بسياسة استبقاء هذا الشكل القاسي وغير الإنساني من العقوبة. لذا، يتعين تعزيز جهودنا الدبلوماسية في هذا الشأن.

ويثير قلقنا العدد المتزايد من انتهاكات حقوق الإنسان على أساس المَيل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وقد شدَّد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على جعْل حقوق الإنسان محور أنشطة الأمم المتحدة. فاحترام هذه الحقوق شرط مسبق لا غنى عنه من أجل السلام والأمن والتنمية.

وفي السنة الماضية، أتاح لنا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون فرصة متميزة لتجديد التزامنا بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

وتنظر الحكومة النمساوية في إنشاء صندوق استئماني معني بسيادة القانون، يصمم لدعم الجهات الفاعلة الدولية في تعزيز سيادة القانون وتقديم الخبرة الفنية القانونية ونشر الخبراء القانونيين بالمجان في البلدان النامية بناء على طلبها. فالقانون الدولي وسيادة القانون صنوان في قواعد المنظومة الدولية. وتعتقد النمسا بشدة أن أي نظام دولي لا يرتكز على سيادة القانون لا يمكن له أن يفضي إلى سلام وأمن دائمين وتنمية اقتصادية وتقدم اجتماعي. ومن الواضح أن هذا يصدق بشكل خاص على استخدام القوة التي لا ينبغي استخدامها إلا في حالات الدفاع عن النفس أو عندما يأذن بها مجلس الأمن.

انطلاقاً من تلك الروح، أود أن أؤكد بأن النمسا ما فتئت ملتزمة التزاماً كاملاً بنظام فعال للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أريد بشكل خاص أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على جهوده التي لا تعرف الكلل وعلى التزامه بالسلام، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كارتيس هارا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): بصفتي رئيساً لجمهورية باراغواي، يشرفني تشريفاً عظيماً أن أتكلم في هذا المنتدى العالمي لمناقشة مسائل هامة بالنسبة إلى بلدي ولعالمنا المعاصر بشكلٍ عام.

أتقدم بتحيات خاصة لرئيس الجمعية، السفير جون آش، وإلى الأمين العام، السيد بان كي – مون، تقديراً لعملهما من أجل الأهداف النبيلة التي توحدنا. إنهما، من خلال جهودهما،

يسهمان في شرعية الأمم المتحدة والمساعدة في ضمان التعاون المتعدد الأطراف وإضفاء صلاحية دولية على سيادة القانون.

منذ شهر ونيف تسلمت منصب رئيس جمهورية باراغواي، بعد عملية انتخابية بلغت ذروتها في ٢١ نيسان/إبريل عندما ذهب أبناء باراغواي إلى صناديق الاقتراع ومارسوا بحرية حقهم الدستوري المكفول في انتخاب حكومتهم بنتائج انتخابات لا يمكن دحضها. وقد تواجدت بعثات لمراقبة للانتخابات تابعة لمنظمات إقليمية وقارية مختلفة، ومراقبين من الأمم المتحدة ذاتها، وقد شهدوا على قانونية وشرعية وشفافية الانتخابات والعملية الانتخابية، حيث أصبغت عليّ إرادة الشعب أرفع منصبٍ في جمهوريتنا. وتمثل تلك الأحداث خلاصة عملية انتقال طويلة نحو الديمقراطية في باراغواي. للمرة الثانية على التوالي وفي وقتٍ من تاريخنا، يتم نقل السلطة التنفيذية من حزب سياسي إلى آخر مع الاحترام الكامل للإطار الدستوري. ذلك لم يكن إنجازاً قليلاً في تاريخ استقلالنا الذي تحقق قبل ٢٠٢ سنة ويؤذن ببداية حقة لحقبة تاريخية جديدة وميمونة بالنسبة لبلدي.

إن إضفاء الطابع المؤسسي الجمهوري وبناء توافق الآراء، وتعزيز النظام الديمقراطي، والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان، وحرية التعبير وحرية الصحافة، كلها ركائز أساسية لحكومتي التي تطمح إلى أن تصبح نموذجاً للوطنية، والنزاهة، والشمول والفعالية، مع بلوغ القدرة اللازمة للدفع بباراغواي قدما لتحقيق ما تصبو إليه من رفعة.

إن شعب باراغواي ما برح ينتظر لوقت طويل بزوغ شمس حكومة عظيمة. وآمل أن يكون بوسعي تحقيق تلك الرؤية العظيمة، التي ستضع بلدي بشكل راسخ على الساحة العالمية، حيث نريد أن نبين بأننا نكفل إتاحة الفرص لأبناء باراغواي والأجانب على السواء. وكما قيل، فإن باراغواي من أكثر الكنوز المحمية في أمريكا اللاتينية وتوجد أسباب وجيهة للأمل بأن لديها مستقبلاً يبشر بالخير.

وقد جعلت من مكافحة الفقر أولوية لحكومتي. ومن غير المعقول أن دولة غنية جدا بالموارد لديها عدد كبير جداً من الفقراء. ولن ندخر جهداً في الكفاح من أجل تخفيض مؤشرات الفقر في أسرع وقت ممكن. فالتغيير آتٍ، ليس من خلال المساعدة، بل بضمان الكرامة الإنسانية. فالاستثمار الاجتماعي في صدارة برنامج حكومتي. ذلك هو الاتجاه الجديد الذي نريد أن نمضي فيه بالنسبة لبلدي، مع الاستثمار من أجل الشعب، ليتسنى له أن يعيش في كرامة وأن يصبح محركاً لتنميتنا، ومما هو أفضل من ذلك، أن يصبح الرفاه العام للناس الأساس الراسخ لديمقراطيتنا.

إن حكومتي ملتزمة أيضا بسياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالفساد وبإنهاء الإفلات من العقاب. ونتوقع أن نواجه ذلك التحدي بدعمٍ ثابت من السلطة القضائية ومكتب النائب العام.

إن اقتصاد باراغواي لديه أرقام يُحسد عليها. فنحن البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يغير عملته، الغورانيا، منذ أن تداولها لأول مرة في عام ١٩٤٣. ومؤشرات الاقتصاد الكلي لدينا مشجعة جداً. ومن الواضح أن باراغواي مكان مناسب للاستثمار. فقد حبت الطبيعة بلدي بمناخ تحسد عليه، إذ تضم أكثر من ٩٠ نهراً، ولديه تربة وفيرة وخصبة ونظيفة، وطاقة متجددة تولدها ثلاث محطات طاقة كهرومائية. الأولى، أكاري، وهي مملوكة بالكامل لباراغواي، في حين أن محطتي إيتايبو وياكيريتا تشترك في ملكيتهما البرازيل والأرجنتين. والأخيرة من بين أكبر المنشآت الكهرومائية في العالم. ولدينا أكبر احتياطي في العالم من المياه العذبة، المياه الجوفية لغاراني، ويقع جزء كبير منها تحت أراضي باراغواي.

وفضلاً عن مزايا الطبيعة والطاقة الوفيرة والنظيفة والمتجددة، فإن أغلبية سكان باراغواي من الشباب، حيث أكثر من ٧٥ في المائة منهم دون سن الثلاثين. أما نظامنا الضريبي فمؤاتٍ للاستثمار، والنمو الاقتصادي لدينا يتجاوز بوضوح المعدل في المنطقة. وحكومتي ملتزمة بضمان الأمن الشرعي مع قواعد واضحة وشفافة لحماية الناس وممتلكاتهم.

واليوم بلدنا لديه اقتصاد نشط وتركيز على الكفاءة، والشفافية وإدارة عامة يمكن الركون إليها. قبل بضعة أسابيع حضرت التوقيع في برلماننا على اتفاق من أجل باراغواي، لتصبح الأحزاب السياسية ممثلة في المجلس التشريعي، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى الملتزمة بالعمل معاً بشأن الاتفاقات الإطارية وخطط العمل لتعزيز الحكم وتحقيق الأهداف المادية والروحية من أجل رفاه الشعب.

وبهذه الطريقة، فإننا نسعى إلى المحافظة على الصالح العام وليس المصلحة الفردية. ونحن نفعل ذلك من خلال الحوار الذي يشكل الأداة الرئيسية للديمقراطية. ونضطلع معا بالمسؤولية عن جعل باراغواي بلد فرص بالنسبة للجميع.

بعد أن قمت بزيارة بلدان في أوروبا والأمريكتين مؤخرا، أفكر مليا في التحدي الكبير الذي تشكله النظرة إلى بلدي خارج حدودها. فقد لمست بارتياح ما تثيره باراغواي وإمكاناتها الهائلة من احترام وإعجاب واهتمام. وتماما مثلما أنه من مسؤوليتنا، نحن أبناء باراغواي، بناء القدرة على التنبؤ والموثوقية، فإن فروع الحكومة مسؤولة عن توفير الأمن القانوني اللازم لكي تحقق باراغواي التقدم الذي طال انتظاره.

وأود أن أؤكد التزام حكومتي بحماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تحظى بالاعتراف الكامل في دستور باراغواي. ونحن نتخذ هذا الموقف عن اقتناع حقيقي، في حين أن بلدي هو أيضا من الموقعين على الصكوك الدولية المعترف بها في هذا المجال ويحترمها.

لا بد من معالجة مطالب البلدان النامية غير الساحلية مثل باراغواي بشكل ملائم. وإلى جانب ذلك، فإن حكومتي ملتزمة بالتغلب على المساوئ الناجمة عن مركزنا غير الساحلي من خلال جعل موقعنا الجغرافي ميزة في مجالات الاتصالات والخدمات اللوجستية والبنية التحتية، وذلك بالربط بين المناطق والأقاليم في العالم عبر أراضي باراغواي. وبطريقة مماثلة لتلك التي أفسح بها نزاع حدودي قديم بين باراغواي والبرازيل المجال أخيرا أمام منشأة إيتايبو اليوم، بتحويل مشكلة إلى عمل عظيم من أعمال التكامل والتنمية، نأمل أن يصبح موقعنا غير الساحلي في قلب أمريكا اللاتينية بمثابة مركز تنمية لباراغواي وجيرانها.

على الصعيد الدولي، لا يمكنني تجنب الإشارة إلى الاضطرابات التي تعكر صفو عصرنا. فسحب الأزمات الاقتصادية والكوارث المالية والحروب الأهلية واستخدام أسلحة الدمار الشامل تحجب الآفاق في مناطق واسعة من الكوكب.

والأحداث في سوريا تثير قلقنا جميعا ويجب على الأمم المتحدة أداء دور بارز في إيجاد حل نهائي للصراع الذي يضر بذلك البلد. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي إلى دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

تلاحظ حكومتي بارتياح أن جمهورية الصين – تايوان – زادت من وجودها في الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، وذلك بفضل الدعم الدولي الصلب والتقارب بين الطرفين على جانبي مضيق تايوان. وستواصل حكومتي تشجيع التفاعل الإيجابي بين جانبي مضيق تايوان في المجال الدولي.

إن هدوء وتصميم الدول والمنظمات القادرة على المساعدة في حل الصراعات أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وباراغواي تشجع السلام والحوار والتنمية في وئام مع غيرها من البلدان والعالم، حيث تدعو إلى التكامل الذي يحترم سيادة القانون وكرامة الدول وأوجه التفاوت. فالتكامل ظاهرة لا يمكن إيقافها في هذا العصر العالمي. وباراغواي تفهم

وتشجع التكامل في ظروف من المساواة بوصفه وسيلة للإدراج الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية، ولكن بشروط عادلة، وتتطلع إلى مستقبل مشترك، ليس لمجرد التودد إلى الدول أو كضيف صامت في المحافل العالمية التي تناقش مستقبل شعوبنا.

وإسهام باراغواي أمر ضروري في الواقع المتكامل اليوم، وهو يرتبط ارتباطا لا ينفصم بكرامتنا كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة وفقا لمبدأ الحق في تقرير المصير للشعوب ومبادئ عدم التدخل والمساواة القانونية بين الدول. والمصير الحقيقي لشعب باراغواي هو أن يصبح أمة مزدهرة، تعيش في سلام اجتماعي وحرية وعدالة ومساواة. وإدارتي للحكومة موجهة نحو تهيئة وتعزيز بيئة مواتية للفرص غير المحدودة التي يتيحها بلدي لجميع أبناء باراغواي وللأجانب الذين يختارون ذلك. وقد أدركت أن شعبي لا يريد ولا يلتمس الصدقات، ولكنه يبحث عن فرص لتحقيق الكرامة من خلال العمل والدراسة. ومن ثم، فإن بلدي يقدم نفسه للعالم اليوم باعتباره أرضا للفرص والاستثمار والازدهار، مع الالتزام بالشكليات وتوفر الأمن والموثوقية والقدرة على التنبؤ.

وفي هذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أذكر مسألة رئيسية، ألا وهي، التعليم. فالخطاب السياسي التقليدي قوض بشكل كبير بعض الأفكار الأساسية التي تعتزم حكومتي تحويلها إلى واقع بشكل نهائي. وقد قيل الكثير عن الحاجة إلى التعليم والأمن والصحة، ولكن لم يتم عمل سوى القليل في هذا الصدد. وتحسين التعليم في باراغواي، كما ونوعا، يمثل مبدأ أساسيا لحكومتي.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، يتوقف التغيير الكبير الذي يجب أن يحدث في باراغواي وفتح نافذة فرص واسعة على وجود نظام تعليمي فعال وشامل للجميع. وينبغي لمؤسسات التعليم العام إعادة النظر في دورها في المجتمع والقيام بدور لم يسبق له مثيل بوصفها أرضية خصبة لتنشئة قادة باراغواي الجديدة التي تملك قوة عاملة ماهرة مهيأة لهذه الألفية في عالم مترابط تزيد فيه احتمالات عثور الذين يملكون قدرا أكبر من المعارف والمعلومات والقدرات على فرص أكثر وأفضل للعمل والرفاه والتقدم الشخصي. والبلدان التي أكدت على التعليم من البداية فخورة بنتائجها. وثمة علاقة واضحة ومباشرة بين التعليم والتنمية.

ومن ثم، فإن التعليم هو المفتاح. والمسألة متأصلة في نوعية التدريب وهي المفتاح للتخلص من أغلال الجغرافيا السياسية والتخلف وانعدام الفرص. وبالتالي، فإن بلدي يعتبر أن القواعد الجديدة التي تحكم العالم تمثل منفذا للوصول إلى محيط التنمية.

وإذ أتكلم لأول مرة أمام الجمعية والعالم بصفتي رئيس جمهورية باراغواي، فإنني أقدم الاتجاه الجديد الذي اختاره شعب باراغواي بحرية وسيادة في ٢١ نيسان/أبريل من هذا العام. وأنا أنتمي إلى أمة ساهم أبناؤها في التاريخ ببراعتهم وتضحياتهم اللامحدودة، مثل التضحية الكبرى التي قدمها بطلنا العظيم فرانسيسكو سولانو لوبيز، المشير ورئيس الجمهورية، الذي قرر أن يضحي حياته، وسيفه بيده، مقاتلا على خط الجبهة مع أخر جنوده، ورافضا أن يرى وطنه ذليلا. وقد قررت أن أكرس نفسي لخدمة باراغواي ولإحداث التغيير الحقيقي الذي يطلبه بلدي، ألا وهو، العودة إلى مسار مصير باراغواي الحقيقي المتمثل في السلام والتنمية والحداثة وفي تحقيق النمو في وئام مع جميع دول العالم، لا سيما مع جيراننا.

وأؤكد للجمعية العامة أن بلدي مكان سخي وجذاب جدا. وأدعو العالم إلى معرفة المزيد عن باراغواي واكتشاف الكنز الذي ينبض في قلب أمريكا، مستعدا لأن يعيد كتابة أمجد صفحات تاريخه، اليوم في أجواء من السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبكرامة واستعداد لاستقبال جميع الذين يرغبون في المشاركة في مصيرنا العظيم.

نحن رؤساء الدول غير دائمين في الحكم. وسيحكم علينا التاريخ استنادا إلى ما قمنا به من أجل شعوبنا وسيحاسبنا بشدة عما عجزنا عن فعله. وتقديرا لثقة وأمل شعبي، قررت أن ألتزم كليا بخدمة وطني والقيام بكل ما يلزم في سبيل عظمته وازدهاره.

ترى باراغواي أن من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، إعطاء دفعة أكبر لعملية التفاوض بين إسرائيل وفلسطين من أجل تحقيق السلام الدائم لكي يتسنى لإسرائيل وفلسطين العيش جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة وفي سلام.

وفي ملاحظة أخيرة، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعب كينيا في الخسائر البشرية الناجمة عن الهجوم الإرهابي، وهو عمل ندينه بأشد العبارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد أندريس برزينس رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب فخامة السيد اندريس برزينس رئيس جمهورية لاتفيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد اندريس برزينس رئيس جمهورية لاتفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس برزينس (تكلم بالإنكليزية): إن الركائز الثلاث للأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ويشكل احترام حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية وسيادة القانون، حجر الزاوية فيما يخص السلم والاستقرار الدوليين.

وتواجه البلدان الهشة، والمتأثرة بالصراعات والبلدان الأقل نموا أكبر المصاعب فيما يخص ضمان تحقيق التنمية المستدامة. وتشير دلائل متزايدة إلى أن إحراز تقدم فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في تلك الدول مستحيل دون تحقيق السلام والأمن أولا. ويقودنا ذلك إلى أحد الأركان الأساسية لرؤية ما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة، وهو أن السلم والأمن شرطان أساسيان للحياة الكريمة وللتمتع بحقوق الإنسان.

إن أولويات الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة موضوعية وو ثيقة الصلة جدا. وسيظل الإطار الجديد للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى العامين القادمين وما بعدهما. وينبغي أن يضع إطارا شاملا ومتسقا حول مجموعة واحدة من الأهداف العالمية، تمضي قدما بالإجراءات في جميع البلدان. وينبغي أن تكون مجموعة من أهداف بناء السلام على رأس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يتعين أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع فيها بدور ريادي في تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إن الشرق الأوسط على مفترق طرق. وللأحداث هناك أثر عالمي، ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة.

إننا نأسف للكارثة الإنسانية المستمرة في سوريا. وتخفيف المعاناة الإنسانية هو الهدف الآني، ونثني على الجهود الدولية المبذولة لتحقيق تلك الغاية. وأود بصفة خاصة أن أشكر البلدان المجاورة على استضافة اللاجئين السوريين. ويؤكد التقرير المفصل الذي أعده مفتشو الأمم المتحدة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في ٢١ آب/أغسطس. كما يتعين محاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا أمام المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أن

ينعكس الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إطار القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، في قرار يتخذه مجلس الأمن، مع إشارة واضحة إلى أنه سيتم اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في حال عدم الامتثال.

إننا نشجع القيادة الإيرانية الجديدة على معالجة مخاوف المجتمع الدولي، ونرحب بالتصميم المعلن من جانب الحكومة الإيرانية الجديدة على حل المشكلة النووية، ومن ثم بناء الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

إن لاتفيا ترحب بإعادة فتح مفاوضات السلام المباشرة في الشرق الأوسط. كما تشيد لاتفيا بدور الولايات المتحدة كوسيط. ينبغي أن تظهر المفاوضات التزام كلا الطرفين بالتوصل إلى تسوية سلمية. ونتوقع التوصل إلى حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

و لاتفيا مقتنعة بأنه يتعين أن يظل حل الصراعات التي طال أمدها في مولدوفا وجورجيا وناغورني كاراباخ، في صدارة جدول الأعمال الدولي. كما ينبغي زيادة الجهود الرامية إلى حل النزاعات.

تجمعت لدى لاتفيا خبرة واسعة خلال فترة انتقالها إلى مجتمع عادل وديمقراطي حر. وبوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي ولديها تلك الخبرة الواسعة، فإننا نتشاطرها مع بلدان الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى. وستواصل لاتفيا عرض خبراتها في مجالات مثل سيادة القانون والحريات الأساسية، مسهمة بذلك في الحوكمة الرشيدة وتعزيز التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. ومع ذلك، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار أن الملكية الوطنية أمر أساسي في أي عملية إصلاح.

كما تزيد لاتفيا من المساعدة الإنمائية التي تقدمها لأفغانستان ودول آسيا الوسطى، وخاصة في مجالي النقل والجمارك. ونرى إمكانية لمزيد من الإدماج لتلك البلدان في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير طرق التجارة الدولية. وتربط شبكة التوزيع الشمالية بالفعل المنطقة مع أوروبا عبر لاتفيا. ونحن واثقون بأنها يمكن أيضا أن تصبح ممر عبور قابل للاستمرار من الناحية التجارية، على المدى الطويل بعد عام ٢٠١٤.

إننا نقترب من نقطة تحول هامة في أفغانستان. ومن أجل تأمين التقدم المحرز، يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بالتنمية في البلد في الأجل الطويل. وستواصل لاتفيا دعم الشرطة المدنية وتدريب الأفراد العسكريين. وسوف نقوم أيضا بتقديم مساعدات مالية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، وذلك اعتبارا من عام ٢٠١٥.

تسير التنمية المستدامة والازدهار جنبا إلى جنب. وخلال فترات الركود الاقتصادي، تؤدي الإصلاحات الهيكلية والانضباط في الميزانية، المقترنين بتحفيز الاقتصاد، إلى تحقيق نتائج. وبينما يمكننا ملاحظة بوادر انتعاش اقتصادي عالمي، فليس ثمة مجال للتهاون.

من أجل ضمان تحقيق نمو اقتصادي قوي، فإننا بحاجة للتأكد من إسهام جيل الشباب فيه. كما أن التعليم الجيد هو السبيل لتمكين الناس، وينبغي أن يستفيد منه الجميع. وينبغي أن تتوفر للجميع فرص التعلم مدى الحياة. كما يشكل التعليم الجيد، الأساس الذي تبنى عليه المجتمعات المزدهرة التي يسودها السلام والكرامة.

بعد الانكماش الاقتصادي في عام ٢٠٠٨، كانت لاتفيا الاقتصاد الأسرع نموا في الاتحاد الأوروبي، خلال العامين الماضيين. ونتوقع الحفاظ على هذا النمو القوي بمستوى لا يقل عن ٤ في المائة سنويا على مدى السنوات القادمة. ولاتفيا الآن جاهزة لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اعتماد اليورو كعملة في عام ٢٠١٤ ومن خلال الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.وتمكين المجتمع المدني محرك

أساسي للتنمية المستدامة. ونحن فخورون بأن شعب لاتفيا يشارك على نحو نشط في عملية صنع القرارات في كل المراحل. ففي القرن الحادي والعشرين، يجب أن تكفل المشاركة العامة مباشرة وعلى شبكة الإنترنت على السواء. ولاتفيا تعمل بشكل فعال من أجل حماية حرية الإنترنت وتعزيزها كعنصر أساسي في حرية التعبير في مجتمع مفتوح وديمقراطي.

ولاتفيا مستعدة للإسهام في إنجاز أهم الأهداف الأساسية التي ينبغي أن تبرز في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، ألا وهي النهوض بالسلام وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذلك، فقد ترشحنا لانتخابات مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ ومجلس الأمن في ٢٠٢٥. ولاتفيا تعول على تأييد الدول الأعضاء وتؤكد أنها ستسهم بشكل مسؤول في عمل هاتين الهيئتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندريس بيرزينس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة إلين جونسن – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليبريا.

اصطحبت السيدة إلين جونسن – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيدة إلين جونسن – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة جونسن – سيرليف (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين باسم حكومة وشعب ليبرياً، وأن أتقدم بتهنئتي الحارة للرئيس ولحكومة أنتيغوا وبربودا على انتخابه رئيساً للجمعية في دورتها هذه. وإنني على ثقة من أنه سوف يثري أعمال الدورة الحالية بما لديه من خبرات واسعة. وفي الوقت نفسه، أهنئ سلفه، معالي السيد فوك يريميتش، من جمهورية صربيا، على الطريقة التي أدار بها الجمعية في دورتها السابعة والستين والمبادرات التي اتخذها خلال فترة ولايته.

أود أيضاً أن أعرب عن تقديري الخاص للأمين العام بان كي – مون على قيادته الملهمة ومبادراته المتبصرة التي عبأت المجتمع الدولي حول العديد من الأهداف النبيلة. تلك المبادرات التي أثارت الأمل لدى شعوب العالم، لا سيما بين الفقراء والمهمشين.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء ذلك العدد المتزايد من أعمال العنف الخرقاء التي تقع في شتى أنحاء العالم، ومنها القتل الخسيس والبشع لأشخاص أبرياء في هجوم إرهابي على أحد المراكز التجارية في كينيا. ونعرب عن تعازينا لأسر جميع الضحايا ولحكومة كينيا وشعبها الشقيق في هذه الخسائر الفادحة في الأرواح.

ولأننا نعرف حق المعرفة ما تنطوي عليه النزاعات الأهلية من التدمير العميق والمعاناة الطويلة الأمد، فإننا نتألم كذلك مع شعب سوريا، لا سيما النساء والأطفال الأبرياء الذين يعانون أشد المعاناة جراء تلك المأساة. وندين بصورة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي أي مكان آخر في العالم، ونطالب بجهود دولية متضافرة ومتجددة لاجتثاث آفة الإرهاب المتصاعدة والجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية من خلال العمل على كبح أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها.

ونرحب بالثورة في مجال الاتصالات التي وفرت فضاء إليكترونياً رحباً لتبادل المعلومات. غير أنه ينبغي ألا يتيح ذلك مجالاً لإطلاق العنان للإرهاب ونشر المعلومات التي لا أساس لها من الصحة وغير المسؤولة من خلال الأسلحة الحاسوبية غير المنظمة التي تهدد أمن الدول، لا سيما الدول الهشة، والمجتمعات المفتوحة التي تتمتع بالحرية والديمقراطية.

إن الزملاء الذين سيتتابعون على مخاطبة الجمعية سيعربون دون شك عن فخرهم للتقدم الهائل الذي تشهده أفريقيا. فقد بلغ النمو في قارتنا أكثر من ٥ في المائة في المتوسط سنوياً، متخطياً مثيله في المناطق الأخرى. وفضلاً عن ذلك، تتنوع اقتصاداتنا، كما تتسع الهياكل الأساسية للتجارة لدينا، وديمقراطياتنا تزداد قوة ونضوجاً، ومؤسساتنا الإقليمية تتعزز وتقود عمليات التعاون والتكامل. ولكن قصة أفريقيا الجديدة لا تقتصر على النمو فحسب. فنحن نشهد أيضاً تحسناً في الالتحاق بالمدارس ومؤشرات الصحة والتجارة والاستثمار. ومن يعيشون في فقر يتناقصون. والديمقراطية، التي ما زالت تحتاج إلى بعض الوقت لكي تتحسن، قد أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء، كما تحسنت الحوكمة تحسناً كبيراً خلال العقد الأخير.

ويسرنا بنفس الدرجة التقدم المحرز في حل النزاعات في عدد من بلداننا، كما نرحب بالدعم الدولي الذي وضع الصومال على طريق السلام والتنمية.

إننا نقدر التعاون القوي بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، علاوة على المجتمع الدولي، الذين استجابوا بقوة بصدد الأزمة في مالي، وبالتالي تفادوا التهديد الذي تعرض له السلام والأمن في المنطقة برمتها. وتنصيب رئيس جديد ومنتخب ديمقراطياً في مالي مؤخراً إشارة واضحة إلى أن مثل هذا التعاون هو السبيل الأكيد إلى سلام العالم. ونهنئ فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، الرئيس المنتخب مؤخراً، لحصوله على تأييد ساحق من شعب مالي، ونثني على الأطراف الفاعلة كافة لاحترامها نتيجة هذه العملية الديمقراطية. كما نحيي الرئيس المؤقت السابق، ديونكوندا تراوري، وجميع الشركاء الذين عملوا على استعادة النظام الدستوري في غضون الفترة الزمنية المحددة.

ولئن كانت ليبريا ما زالت تواجه التحديات المتبقية لتراعها، وبالرغم من حجمنا وقوتنا العسكرية المحدودة، يسرني أن أعلن أن وحدة صغيرة من القوات الليبرية تشارك حالياً ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي، ونعتبر دورنا في ذلك الجهد لحفظ السلام وسيلة للمعاملة بالمثل، وإن كان في نطاق ضيق، ومظاهر الصداقة وحسن النية التي لا حصر لها من جانب مالي وأعضاء آخرين في المجتمع الدولي تجاهنا خلال أيامنا السوداء في زمن الحرب.

يسرّني أن أذكر أنّ البلدان المجاورة لاتحاد نهر مانو – كوت ديفوار، غينيا، سيراليون وليبريا – التي كانت ذات يوم بؤرة لحرب إقليمية، تعيش الآن بسلام وتشارك في تعزيز مكاسب الاستقرار لتسريع التحوُّل الوطني عَبْر التكامل الإقليمي. ومن شأن مبادرة جديدة لاتحاد نهر مانو أن تيسِّر التواصل في أنظمة السلطة والنقل لدينا، معزِّزة بذلك التجارة عبر الحدود، التي تشارك فيها بفعالية نساؤنا العاملات في السوق.

إنني أوجِّه إليكم التحيات من حكومة ليبريا وشعبها اللذين يحتفلان هذه السنة بمرور ١٠ أعوام متتالية من السلام والتقدم. لقد استُعيد في هذه الأعوام الـ ١٠ كبرياء أمتنا، وعُدْنا إلى مجتمع الأمم بصفتنا شريكا محترما ومسؤولا. وبدعم المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة عبْر جهودها لبناء السلام وحفظ السلام، أعدنا بناء جيش جديد محترف ومتوازن عرقيا، وزدنا حجم شرطتنا، قوات الهجرة والاستخبارات، وعزَّزنا مهنيتها، بما ينسجم مع التزامنا بتحمُّل المسؤولية الكاملة عن الأمن

داخل حدودنا بينما ينفِّذ حفَظَة السلام التابعون للأمم المتحدة انسحابا تدريجيا.

وفي هذا الصدد، نحيِّي مجلس الأمن على اتخاذه مؤخرا القرار ٢١١٦ (٢٠١٣)، الذي يُمدِّد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٤. وإننا نلتزم التزاما كاملا بتحقيق جميع توقُّعات هذا القرار، بما يشمل مواصلة اتخاذ خطوات محددة هادفة إلى تطوير وإدامة قطاع أمني ذات اكتفاء ذاتي وكفاءة، قادر على التصدي للجرائم العنيفة والعنف الجنسي والقائم على الجنسانية والتعدّي على حقوق الأشخاص العاديين. وبفضل التزامنا ومناعة الشعب الليبري، أجرينا مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تحسين الحوكمة، وتعزيز المساءلة وتهيئة بيئة مؤاتية لممارسة الحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير والصحافة. وهذا ما وضع البلد على مسار تقدم لا رجعة فيه، مكَّننا من إجراء جولتين من الانتخابات الرئاسية والعامة الديمقراطية وتعديل رؤيتنا لعام ٢٠٣٠، بالتزامن مع إرسائنا أساسا ثابتا لتحويل اقتصادنا نحو الانتقال ببلدنا إلى مرتبة متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠.

لقد قطعت ليبريا شوطا طويلا، لكننا نعلم أنّ أمامنا شوطا أطول ينبغي أن نقطعه. وقد أنجزنا الكثير في استعادة الخدمات الأساسية والهياكل التحتية، لكنه لا يزال لدينا الكثير مما يتعين أن نفعله، وبخاصة في الحدّ من أوجه تقصيرنا الهائلة في السلطة والنقل. لقد فعلنا الكثير في تحسين الحوكمة وتعزيز مؤسسات التراهة لدينا، ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله في ترسيخ ثقافة التراهة والمساءلة في مجتمع لا يزال مكتنَفا بقيم ناجمة عن سنوات من النزاع. وقد اعتمدنا قوانين وسياسات تتحاشى التمييز من أي نوع، لضمان الإنصاف الاجتماعي والفرص المتكافئة، ولكن علينا أن نفعل المزيد في تعزيز المصالحة الوطنية وتضميد الجراح. لقد أنجزنا الكثير في تحقيق معدل نمو سنوي تجاوز نسبة ٧ في المائة، واجتذبنا استثمارات أجنبية مباشرة ضخمة بملايين الدولارات، ولا سيما في قطاع مواردنا الطبيعية، لكنه يبقى المزيد مما يجب عمله في توسيع نطاق النمو وتنويع اقتصادنا، بحيث نجعله أكثر صلابة حيال الصدمات الداخلية والخارجية، وأكثر استجابة لاحتياجات شعبنا المتزايدة إلى فرص العمل وأساليب العيش المحسَّنة. ولا يزال أمامنا الكثير لنفعله في مواصلة الإصلاحات التي ستضمن لأجيال الحاضر والمستقبل منافع عادلة من رأسمال الموارد الطبيعية.

إنّ جميع السياسات والأعمال التي نفّذناها في السنوات القليلة الماضية مكَّنتنا من إرساء استقرار حالتنا الوطنية العامة. وسيتعيّن علينا في السنوات القليلة المقبلة اتخاذ قرارات صعبة في معالجة النُظم الهيكلية القديمة. ونعلم أن الانتقال من إرساء الاستقرار إلى التغيير يمكن أن يكون رحلة طويلة وشاقة خاضعة لفضلات أصحاب المصالح الخاصة. وقدرنا أن نواجه الانتقاد في سعينا إلى تطبيق سيادة القانون واحترامه، وفي تحدّينا للعادات الاجتماعية الراسخة، لكنه يجب علينا تغيير العقليات والمواقف القديمة. ونبقى أقوياء في هذا العزم، لأنه الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله.

لقد تشرَّفت بأن اختارني الأمين العام بان كي – مون لأكون أحد ثلاثة رؤساء مشاركين لفريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى المكوَّن من ٢٧ عضوا، والمكلَّف بإعداد التوصيات بشأن برنامج جديد للتنمية الشاملة بعد عام ٢٠١٥. وقد كانت ولاية الفريق تقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن برنامج تنمية جريء وعملي لما بعد عام ٢٠١٥، يستفيد من الأهداف الإنمائية للألفية ويتجاوزها في إرساء أهداف جديدة طموحة ولكنها قابلة للتحقيق. وفي أيار/مايو الماضي، قدم الفريق تقريره إلى الأمين العام للنظر فيه. ويسرنا أنّه في تقريره (A/68/202)، المعنون بحق ”حياة كريمة للجميع“ قد أكّد مبادئ عديدة حدَّدناها.

واليوم، أكثر من أي وقت آخر، أمامنا فرصة لتغيير عالمنا؛ لتنفيذ برنامج سيقضي على الفقر، بينما نحافظ في الوقت نفسه على الطبيعة لضمان الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة. وحلول الأمس قد لا تنطبق على تحديات اليوم، فعلينا أن نستجمع الشجاعة لكي نتخذ خطوات جريئة. لذا، أدعو الجمعية إلى التأمل في التحديات الناشئة التي نواجهها، وأن تغتنم بجرأة الفرص الجديدة وأن نلتزم بشراكة عالمية جديدة تعزز التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية من أجل ازدهار شامل وتشاركي للجميع.

ونحن في أفريقيا نسعى إلى توافق قارّي في الآراء يجسّد موقفا أفريقيا بشأن برنامج التنمية بعد عام ٢٠١٥. ومن دواعي سروري أنّ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي قد طلب مني أن أترأس لجنة رفيعة المستوى تضم ١٠ رؤساء دول، تشرف على العملية وتوجِّهها. وقد عقدنا اجتماعنا الأول هنا في نيويورك أمس، واتفقنا على خريطة طريق ستضمن إطار تنمية شاملة ليس جريئا وطموحا فحسب، ولكنه يجسّد الأولويات الأفريقية أيضا، وبرنامجا شاملا يهيئ بيئة مؤاتية لتغيير أفريقيا الذي يشمل تطوير الهياكل الأساسية، والقدرات الإنتاجية المتزايدة، والمناعة حيال الصدمات الخارجية والقدرات الإحصائية المعززة التي ستؤدي إلى تسريع إيجاد فرص العمل الموجَّهة إلى سكاننا الشباب بشكل خاص.

ويسرني إبلاغكم أنني، في ٢ أيلول/سبتمبر، ترأست وأطلقت الفريق رفيع المستوى المعني بالدول الهشّة، برعاية مصرف التنمية الأفريقي. ومن بين سكان العالم الذين يقدّر عددهم بسبعة بلايين نسمة، يعيش ١،٥ بليون شخص في حالات من النزاع والهشاشة. وهذه المعلومات تجعل الدول الهشّة محور الخطة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وفي رأينا أنّه ينبغي للشركاء الدوليين أن يستوعبوا الخصوصيات والظروف الخاصة لدول ما بعد النزاع. وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية في تلك البلدان أساسي للحد من تعرُّضها لصدمات سياسية واقتصادية جديدة، توقدها في حالات كثيرة ثغرات التوقعات المرتفعة التي يتعين تخفيفها. لذا، ندعو جميع شركائنا إلى تجديد دعمهم لخطة جديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشّة، تدعو إلى مُلكية أقوى، وتناغم، ونتائج ومساءلة متبادلة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

أود أن أختم كلمتي بالإعراب عن امتناننا لأسرة الأمم المتحدة على إدامة برنامجنا لبناء السلام والتنمية المستدامة. فالأمم المتحدة منذ تأسيسها نالت نصيبها من التحديات؛ ولكنها تبقى بارقة الأمل لشعوب العالم المتعطشة إلى السلام؛ عالم منصف، عالم مزدهر، عالم تحظى فيه أحلام الجميع غير المألوفة بفرصة عادلة لتحقيقها؛ عالم يمكن للضعيف فيه أن يصبح قويا؛ عالم لا تشعر فيه دولة أنها متقدمة وقوية قبل أن تنال جميع الدول نصيبها من الثروة العالمية.

ويجب أن يرتقي قادة اليوم إلى مواجهة تلك التحديات. إن المستقبل يبدأ اليوم. ويجب أن نلتزم بمسار جديد للتنمية العالمية يعطي البشرية جمعاء عالما من السلام والكرامة والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على الخطاب الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن

روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على انتخابكم بجدارة رئيسا للجمعية العامة، وأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود القيّمة التي يبذلها الأمين العام.

إن عالمنا اليوم حافل بالخوف والأمل – الخوف من الحرب والعلاقات الإقليمية والعالمية العدائية؛ الخوف من المواجهة القاتلة بين الهويات الدينية والعرقية والوطنية؛ الخوف من إضفاء الطابع المؤسسي على العنف والتطرف؛ الخوف من الفقر والتمييز المدمر؛ الخوف من اضمحلال الموارد الضرورية للحياة والقضاء عليها؛ الخوف من ازدراء كرامة الإنسان وحقوقه؛ والخوف من إهمال الأخلاق. وإلى جانب تلك المخاوف، مع ذلك، هناك آمال جديدة – الأمل في القبول العالمي من جانب الشعوب والنخبة في جميع أنحاء العالم لمقولة ”نعم للسلام ولا للحرب“؛ والأمل في أن يكون الحوار هو المفضل على الصراع والاعتدال على التطرف.

والانتخابات التي جرت مؤخرا في إيران تمثل نموذجا واضحا وحيّا للاختيار الحكيم للأمل، والعقلانية، والاعتدال من جانب شعب إيران العظيم. ولقد أظهر تحقيق الديمقراطية بالتوافق مع الدين والانتقال السلمي للسلطة التنفيذية أن إيران مرتع للاستقرار في محيط من عدم الاستقرار الإقليمي. والإيمان الراسخ لشعبنا وحكومتنا بتحقيق السلام والاستقرار والوئام، وبالحل السلمي للنزاعات، وبالاعتماد على صناديق الاقتراع كأساس للسلطة وقبول الناس بها وبالشرعية، يؤدي في الواقع دورا أساسيا في إيجاد بيئة آمنة كهذه.

إن الفترة الحرجة الحالية للتحول في العلاقات الدولية حافلة بالأخطار، وإن كانت حافلة أيضا بالفرص الفريدة من نوعها. وأي سوء تقدير للموقف من جانب أحدهم، وبالطبع من جانب الآخرين، سوف يسبب ضررا على نطاق تاريخي. والخطأ الذي يرتكبه طرف فاعل واحد سيخلّف أثرا سلبيا على جميع الأطراف الأخرى. وسرعة التأثر بالأخطار هي الآن ظاهرة عالمية غير قابلة للتجزئة.

وفي هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العلاقات العالمية، ولّى عصر التباري ذي المحصلة الصفرية، على الرغم من أن بعض الجهات الفاعلة لا تزال تميل إلى الاعتماد على سبل ووسائل عفا عليها الزمن وغير فعالة بشكل عميق للحفاظ على تفوقها وهيمنتها القديمين. وأظهرت العسكرة واللجوء إلى الوسائل العنيفة والعسكرية لأغراض إخضاع الآخرين أنهما مثالان فاشلان على إدامة السبل القديمة في ظل الظروف الجديدة.

إن السياسات والممارسات الاقتصادية والعسكرية القسرية الموجهة نحو صون أوجه الاستعلاء والسيطرة القديمة والحفاظ عليها يجري السعي إليها بعقلية مفاهيمية تتنافى مع السلام والأمن وكرامة الانسان والمثل الإنسانية المجيدة. ويمثل تجاهل الاختلافات بين المجتمعات وفرض القيم الغربية على الصعيد العالمي بوصفها قيما عالمية مظهرين آخرين لهذا التفكير المفاهيمي. وثمة فكرة أخرى للنموذج المعرفي ذاته هي استمرار عقلية الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي في العالم، الذي يتمثل في ”نحن المتفوقون“ و ”الآخرون دونيون“. ولا يزال هناك انتشار للخوف والرهاب من ظهور جهات فاعلة جديدة على الساحة العالمية.

وفي بيئة كهذه، يتزايد العنف الحكومي وغير الحكومي، والديني، والعرقي، وحتى العنصري، ولا توجد ضمانة بأن عهد الهدوء بين القوى الكبرى سيظل قائما تحت عبء هذه الخطابات والممارسات والإجراءات العنيفة. وينبغي – بل ويجب عدم التقليل من شأن الآثار الكارثية الناجمة عن الخطابات التي تتصف بالعنف والتطرف.

وفي هذا السياق، إن العنف الاستراتيجي الذي يتجلى في الجهود الرامية إلى حرمان الأطراف الإقليمية من مجال عملها الطبيعي، وسياسات الاحتواء، وتغيير الأنظمة من الخارج، والجهود المبذولة لإعادة رسم الحدود والتخوم السياسية، أمر خطير واستفزازي للغاية. ويصور الخطاب السياسي الدولي وجود مركز متحضر تحيط به أطراف غير متحضرة. وفي هذا السيناريو، فإن العلاقة بين مركز السلطة العالمية والأطراف هي علاقة تتصف بالهيمنة.

ولقد أدى الخطاب الذي يحدد مركز الصدارة للشمال بينما يهمش الجنوب إلى إنشاء حوار أحادي الجانب في العلاقات الدولية. وإيجاد تمايزات وهمية للهوية وأشكال العنف المنتشرة حاليا بسبب الكراهية هما النتيجة الحتمية لهذا الخطاب. والخطاب الدعائي الذي لا أساس له من الصحة والذي يقوم على الخوف من الأديان، والإسلام، والشيعة، وإيران هو خطاب يمثل في الواقع تهديدا خطيرا للسلام العالمي والأمن الإنساني.

وقد اتخذ هذا الخطاب الدعائي أبعادا خطيرة بتصويره وغرسه في الأذهان تهديدات وهمية افتراضية. وأحد تلك التهديدات الوهمية ما يسمّى التهديد الإيراني، الذي استُخدِم ذريعة لتبرير قائمة طويلة من الجرائم والممارسات الكارثية خلال العقود الثلاثة الماضية. فتسليح نظام صدام حسين بالأسلحة الكيميائية وتقديم الدعم لحركة طالبان وتنظيم القاعدة هما مجرَّد مثالين على تلك الكوارث. وأود أن أقول بكل صدق أمام هذه الجمعية العالمية، استنادا إلى أدلة دامغة، إنّ من يعزفون على وتر ما يسمى تهديد إيران هم أنفسهم إمّا يهددون السلام والأمن الدوليين، أو يروِّجون لمثل هذا التهديد. فإيران لا تشكل البتة أي تهديد للعالم أو للمنطقة. وفي الحقيقة، إنّ بلدي، بمُثُله فضلا عن ممارسته الفعلية، ما فتئ يدعو إلى السلام العادل والأمن الشامل.

إنّ العنف في أي مكان من العالم لم يكن مميتا ومدمّرا مثلما كان في شمال أفريقيا وغرب آسيا. والتدخل العسكري في أفغانستان، والحرب التي شنّها صدام حسين ضد إيران، واحتلال الكويت، والتدخلات العسكرية ضد العراق، والقمع الوحشي للشعب الفلسطيني، واغتيال الأشخاص العاديين والشخصيات السياسية في إيران والتفجيرات الإرهابية في بلدان مثل العراق وأفغانستان ولبنان أمثلة على أعمال العنف التي ارتكبت في تلك المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية.

وما مورس ولا يزال يمارس ضد شعب فلسطين البريء ليس أقلّ من عنف هيكلي. ففلسطين تحت الاحتلال؛ والحقوق الأساسية للفلسطينيين يجري انتهاكها بشكل مأساوي، وهم محرومون من حق العودة والوصول إلى بيوتهم وأماكن ولادتهم ووطنهم. والفصل العنصري بصفته مفهوما يعجز عن وصف ما يرتكب ضد الشعب الفلسطيني البريء من الجرائم والعدوان المكرَّس.

والمأساة الإنسانية في سوريا تشكل مثالا مؤلما على الانتشار الكارثي للعنف والتطرف في منطقتنا. فمنذ البداية المبكرة للأزمة، حين ساهمت أطراف فاعلة إقليمية ودولية معيّنة في عسكرة الحالة عبْر تسريب الأسلحة والاستخبارات إلى البلد وتقديم الدعم الفعال للجماعات المتطرفة، أكّدنا أنه ليس هناك أي حل عسكري للأزمة السورية. فالمساعي إلى تحقيق الاستراتيجيات والأهداف التوسعية، ومحاولات تغيير التوازن الإقليمي عبْر الوكلاء لا يمكن إخفاؤها وراء خطاب إنساني.

إنّ الهدف المشترَك للمجتمع الدولي ينبغي أن يكون نهاية سريعة لقتل الأبرياء. وعلى الرغم من إدانتنا أيّ استخدام للأسلحة الكيميائية، فإننا نرحب بقبول سوريا اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ونعتقد أنّ حصول الجماعات الإرهابية المتطرفة على تلك الأسلحة يشكل أكبر خطر ممكن على المنطقة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في أية خطة لنزع السلاح.

وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد أنّ أيّ تهديد غير مشروع وغير فعال باستخدام القوة، أو استخدامها فعليا، لن يؤدي إلاّ إلى المزيد من تصعيد العنف وتفاقم الأزمة في المنطقة.

والإرهاب وقتل الأشخاص الأبرياء يمثّلان أقصى درجات وحشية التطرف والعنف. فالإرهاب آفة عنيفة لا تعرف أية حدود وطنية. بيد أنه ينبغي أيضا إدانة العنف والأعمال المتطرفة، مثل استخدام طائرات بلا طيّار، ضد الأشخاص الأبرياء باسم مكافحة الإرهاب. وهنا لا يسعني إلاّ أن أقول كلمة بشأن الاغتيال الإجرامي للعلماء النوويين الإيرانيين. فلأية جرائم اغتيلوا؟ ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الإجابة عن هذا السؤال: هل أُدين الجناة؟

والجزاءات الظالمة، بصفتها مظهرا للعنف الهيكلي، غير إنسانية وضد السلام في جوهرها. وخلافا لمزاعم أولئك الذين يطبقونها ويفرضونها، ليست الدول والنخبة السياسية هي المستهدفة فيها؛ بل إنّ عامّة الناس هم الذين يسقطون ضحايا تلك الجزاءات. وعلينا ألاّ ننسى ملايين العراقيين الذين عانوا وفقدوا حياتهم، والعديد الآخرين الذين ما فتئوا يعانون طوال حياتهم، نتيجة جزاءات متسرّة بمصطلحات قانونية دولية. إنّ هذه الجزاءات عنيفة ومجرّدة وساذجة، سواء سُمِّيت ذكية أو خلافها، أحادية أو متعددة الأطراف. فهي تنتهك حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، ومن بينها الحقّ في السلام، الحقّ في التنمية، الحقّ في الحصول على الصحة والتعليم والحق في الحياة بالدرجة الأولى. وبعيدا عن أيّ وكلّ خطاب، إنّ الجزاءات تسبِّب العداوة والحروب والمعاناة الإنسانية. ولكن ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أنّ تأثيرها السلبي لا يقتصر على ضحاياها المستهدَفين فحسب؛ فهي تؤثر أيضا على اقتصاد وسُبُل عيش بلدان أخرى، بما يشمل البلدان التي تفرض الجزاءات.

من المؤسف أنّ العنف والتطرف الحاليين قد تجاوزا المجال المادي وأصابا وشوّها الأبعاد العقلية والروحية للحياة في المجتمعات البشرية. فهما لا يتركان مجالا للتفاهم والاعتدال بصفتهما الأساسين الضروريين للحياة الجماعية للبشرية والمجتمعات الحديثة. والتعصّب هو محنة عصرنا. ويتعيّن علينا أن نعزّز ونوطّد التسامح في ضوء التعاليم الدينية والنُهُج الثقافية والسياسية الملائمة. وينبغي الارتقاء بالمجتمع الإنساني من حالة التسامح المجرّد إلى حالة التعاون الجماعي. فلا ينبغي أن نكتفي بالتسامح مع الآخرين. بل ينبغي أن نرتقي فوق التسامح المجرّد ونُقدِم على العمل معا.

إنّ الشعوب في جميع أرجاء العالم مُتعَبة من الحرب والعنف والتطرف. وهي تتوق إلى التغيير في الوضع الراهن. وهذه مناسبة فريدة لنا جميعا. وجمهورية إيران الإسلامية تعتقد أنه يمكن التصدي بنجاح لجميع التحديات عبْر مزيج ذكي وحكيم من الأمل والاعتدال. فدعاة الحروب يعكفون على إطفاء كل بارقة أمل. لكنّ الأمل بالتغيير إلى الأفضل مفهوم فطري وديني وواسع الانتشار وعالمي.

ويستند الأمل إلى الإيمان بالإرادة الشاملة للشعوب عبْر العالم في مكافحة العنف والتطرف، وتعزيز التغيير، ومناهضة الهياكل المفروضة، وتقدير الخيارات والعمل بمقتضى المسؤولية الإنسانية. ولا ريب في أنّ الأمل هو إحدى أعظم الهبات التي أنعم بها على البشر خالقه الودود. والاعتدال يعني التفكير والتحرّك بطريقة حكيمة ورشيدة، واعية للزمان والمكان، ودعم المُثُل العليا باختيار استراتيجيات وسياسات فعالة، مع بقاء الإدراك للوقائع الموضوعية.

إنّ الشعب الإيراني في الوطن والخارج، وفي اختيار رصين وحكيم في الانتخابات الأخيرة، صوَّت مؤيدا لخطاب الأمل والبصيرة والاعتدال الحصيف. وفي السياسة الخارجية، يعني مزيج هذه العناصر أنّ جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها قوة إقليمية، ستتصرف بمسؤولية حيال الأمن الإقليمي والدولي،

وأنها مستعدة ومهيّأة للتعاون في هذه المجالات مع الأطراف المسؤولة الأخرى ثنائيا وتعدديا.

ونحن ندافع عن السلام القائم على الديمقراطية وصناديق الاقتراع في كل مكان، بما في ذلك في سوريا والبحرين وغيرهما من بلدان المنطقة، ونعتقد أنه لا توجد حلول عنيفة لأزمات العالم. ولا يمكن قهر الواقع المرير والقبيح للمجتمع البشري إلا باللجوء إلى الحكمة البشرية والتفاعل والاعتدال والاعتماد على كل ذلك. ولا يمكننا ولن يمكننا كفالة السلام والديمقراطية والحقوق المشروعة لجميع بلدان العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، من خلال النزعة العسكرية.

وإيران تسعى إلى حل المشاكل، لا إلى خلقها. ولا توجد قضية أو ملف لا يمكن حلهما من خلال الاعتماد على الأمل والاعتدال المتصف بالحكمة والاحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف. والملف النووي الإيراني مثال على ذلك. وكما ذكر قائد جمهورية إيران الإسلامية بوضوح، فإن القبول بحقوق إيران غير القابلة للتصرف يشكل أفضل وأسهل طريقة لحل هذه المسألة. وهذا ليس بخطاب سياسي. ولكنه يستند إلى الاعتراف الكامل بحالة التكنولوجيا في إيران والبيئة السياسية العالمية ونهاية حقبة ألعاب المحصلة الصفرية وضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة للوصول إلى فهم مشترك وأمن مشترك. وبعبارة أخرى، ينبغي لإيران وغيرها من الجهات الفاعلة السعي إلى بلوغ هدفين مشتركين باعتبارهما جزءين لا يتجزآن من التوصل إلى حل سياسي للملف النووي الإيراني.

أولا، يجب أن يكون البرنامج النووي الإيراني ذا أغراض سلمية حصرا، وكذلك البرامج النووية لجميع البلدان الأخرى في هذه الحالة. وأعلن هنا، صراحة وبصورة لا لبس فيها، أنه على الرغم من مواقف الآخرين، فإن ذلك كان وسيظل دائما هدف جمهورية إيران الإسلامية. فالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا مكان لها في العقيدة الأمنية والدفاعية الإيرانية وهي تتعارض مع معتقداتنا الدينية والأخلاقية الأساسية. ومصالحنا الوطنية تحتم علينا تبديد أي وجميع المخاوف المعقولة حيال برنامج إيران النووي السلمي.

والهدف الثاني، ألا وهو قبول واحترام تنفيذ الحق في التخصيب داخل إيران والتمتع بالحقوق النووية الأخرى ذات الصلة – يتيح السبيل الوحيد لتحقيق الهدف الأول. فالمعرفة النووية في إيران قد أصبحت مدمجة محليا الآن ووصلت التكنولوجيا النووية، بما في ذلك التخصيب، بالفعل إلى نطاق صناعي. وعليه، فإن افتراض أن بالإمكان ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني من خلال إعاقة البرنامج عبر ضغوط غير شرعية هو افتراض وهمي وغير واقعي بالمرة.

وفي هذا السياق، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تصر على التمتع بحقوقها وضرورة الاحترام والتعاون الدوليين في هذه العملية، مستعدة للدخول فورا في محادثات ذات إطار زمني محدد وتركز على تحقيق نتائج لبناء الثقة المتبادلة وضمان إزالة الشكوك المتبادلة مع توفر الشفافية الكاملة.

وإيران تسعى إلى المشاركة البناءة مع البلدان الأخرى استنادا إلى الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وفي نفس الإطار، فإنها لا تسعى إلى زيادة التوترات مع الولايات المتحدة. وقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلى به الرئيس أوباما اليوم في الجمعية العامة. ومع بذل جهود تتناسب مع الإرادة السياسية للقيادة في الولايات المتحدة، وعلى أمل أنها ستمتنع عن السعي إلى تحقيق المصالح القصيرة النظر لجماعات الضغط الداعية إلى الحرب، يمكننا التوصل إلى إطار لإدارة خلافاتنا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكون تفاعلاتنا محكومة بالمساواة والاحترام المتبادل ومبادئ القانون الدولي المعترف بها. وبطبيعة الحال، نتوقع أن نستمع إلى رسالة متسقة من واشنطن، العاصمة.

ففي السنوات الأخيرة، كانت الرسالة المهيمنة التي سمعناها مرارا وتكرارا أن الخيار العسكري مطروح على الطاولة. وعلى خلفية هذا التأكيد غير القانوني وغير الفعال، أود أن أقولها مدوية وبوضوح إن السلام في متناول اليد. وعليه، فإنني أقترح كخطوة أولى، وباسم جمهورية إيران الإسلامية، أن تنظر الأمم المتحدة في مشروع يعرف باسم ”عالم مناهض للعنف والتطرف“. فلنركب جميعا هذه الموجة. وأدعو جميع الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني إلى بذل محاولة جديدة لتوجيه العالم في هذا الاتجاه. وينبغي أن نبدأ التفكير في بناء ائتلاف من أجل السلام الدائم في جميع أنحاء العالم بدلا من الائتلافات غير الفعالة التي تنادي بالحرب في مختلف أنحاء العالم.

واليوم، تحث جمهورية إيران الإسلامية الجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره على اتخاذ خطوة إلى الأمام بقبول دعوتنا إلى الانضمام لـ ”عالم مناهض للعنف والتطرف“. وينبغي لنا أن نقبل بآفاق جديدة وأن نكون قادرين على فتحها، آفاق تكون الغلبة فيها للسلام على الحرب، وللتسامح على العنف، وللتقدم على سفك الدماء، وللعدالة على التمييز، وللازدهار على الفقر، وللحرية على الاستبداد. وقد عبر الشاعر الملحمي الإيراني الشهير الفردوسي عن ذلك بشكل جميل حينما قال:

”يجب أن نسعى بلا كلل من أجل الخير؛

وعندها يمكننا أن نستقبل الربيع ونودع الشتاء“.

وعلى الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي تواجهنا، أنا في غاية التفاؤل حيال المستقبل. وليس لدي أي شك في أن المستقبل سيكون مشرقا وأن العالم أجمع سيرفض فيه بقوة العنف والتطرف. وسيضمن الاعتدال المتسم بالحكمة مستقبلا مشرقا للعالم. وإلى جانب التجربة الشخصية والوطنية، فإن أملي ينبع من الإيمان المشترك لجميع الأديان السماوية بأن مستقبلا جيدا ومشرقا ينتظر العالم. وكما جاء في القرآن الكريم:

”ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون“. (سورة الأنبياء: الآية ١٠٥)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غابون.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بونغو أونديمبا (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم غابون في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأهنئكم بحرارة سيدي، على انتخابكم رئيسا، وأؤكد لكم دعم غابون الكامل. كما أود أيضا أن أشيد بالعمل الرائع الذي قام به سلفكم، معالي السيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأن أكرر ثقتنا في العمل الشامل للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وكذلك الإصلاحات التنظيمية الهامة التي جرى الاضطلاع بها.

وأود أيضا أن أهنئ فخامة السيد أبوبكر كيتا رئيس جمهورية مالي وفخامة السيد حسن روحاني رئيس جمهورية إيران الإسلامية على انتخابهما في بلديهما.

افتتحت هذه الدورة في ظرف شهد وقوع الهجوم الإرهابي ضد مركز التسوق في نيروبي الذي قتل فيه العديد من الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. لقد كان عملا لا يطاق وأنا أعرب هنا في القاعة، عن إدانة بلدي القوية للجناة. كما أعرب أيضا باسمي وباسم بلدي عن أعمق التعازي لأسر الضحايا وشعب كينيا. كما تعرب غابون عن دعمها لحكومة كينيا في هذا الوقت العصيب. ولأن أفريقيا هدف للإرهاب، ينبغي أن تحظى بدعم وتضامن كاملين من جانب المجتمع الدولي، وبالتضامن معها في كفاحها ضد هذا التهديد.

إن الفقر يغذي التطرف في جميع أنحاء العالم، ويجب أن تظل مكافحة هذه الآفة في صلب سياساتنا. وتطالبنا شعوبنا، خاصة الشباب، بتحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك فإنني أرحب بهذه الفرصة المتاحة خلال هذه الدورة للتحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والنظر في الإجراءات اللازمة المتبقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أتاحت الأهداف الإنمائية للألفية إبرام ميثاق تضامن عالمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلداننا. وأود أن أؤكد هنا أن غابون حققت تقدما ملحوظا في مجال الحد من الفقر، والأمن الغذائي والتعليم. لقد خفضنا بشكل كبير وفيات الرضع والأمهات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعدد الوفيات الناجمة عن الملاريا. كما عززنا مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول، لا بد من الاعتراف بأن بعض الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق كما هو متوقع، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم الوفاء بالالتزامات وخفض التمويل.

وفي ذلك السياق، تستنتج غابون استنتاجين رئيسيين هما: أهمية تعزيز الحوكمة والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجال التعليم والصحة، بهدف تحقيق نمو أكثر إنصافا وشمولا. نظرا لشروع الدول الأعضاء في النظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أشير إلى أن غابون تسعى إلى تحقيق خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بشكل خاص على أولويات أفريقيا، التي ستشمل الأهداف الإنمائية للألفية غير المحققة ضمن أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، وسوف تأخذ في الاعتبار مسائل محددة مثل الطاقة، والحصول على المياه النظيفة والزراعة المستدامة. يسعى بلدي أيضا لخطة تستند لتمويل يمكن توقعه يجمع بين التمويلين العام والخاص، والتمويل المبتكر والشراكات العالمية. يجب أن تحفز الخطة الاستثمار المباشر وتزيد حصتنا من التجارة الدولية. ويجب أن تعزز تحويل اقتصاداتنا بهدف تحقيق النمو الشامل والمستدام.

وقد دفعني هذا النهج، بصفتي رئيسا للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لأن أقترح على زملائي اقتراحا قبلوهيتعلق بإنشاء صندوق بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لتدريب وتوظيف الشباب، يحمل عنوان ”توفير التدريب لجيلي“. يتمثل هدفه في تعزيز دور الشباب في جهود التنمية لبلداننا. ومن ذلك المنطلق، إقترحت خلال مؤتمر طوكيو الخامس الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، على زملائي أنه ينبغي لأفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ أن تكون قادرة على تكرير موادها الخام قبل التصدير. باستخدام ذلك النهج، تعالج غابون بالفعل ٤٠ في المائة من أخشابها محليا، وبالتالي تضاعفت فرص العمل في ذلك القطاع.

في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيصبح تحسين تقييم ورصد التقدم الذي أحرزته البلدان مهما. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت غابون مؤشر تنمية مستدامة سيجمع بين مؤشر التنمية البشرية والآثار الإيكولوجية للبلدان.

يجب أن يضمن سعينا لتحقيق التنمية المستدامة إبرام معاهدة مناخ ملزمة. ويوجه أفضل خبرائنا على المستوى الدولي، دون كلل الانتباه إلى ظاهرة الاحترار العالمي. حيث

صار وجود بعض الدول نفسه مهددا. ومن الضروري أن أشير إلى أننا لا نزال أسرى مصالحنا الخاصة ومتشككين في المناخ. إضطلعت غابون من جانبها، بمسؤولياتها من خلال تنفيذ تدابير، مثل برنامج استخدام الأراضي وبرنامجنا البيئي. هل بوسعنا التقدم نحو اتفاق ما بعد كيوتو في عام ٢٠١٥ من خلال اتخاذ خطوات قوية وشجاعة تصب في مصلحة الأجيال المقبلة؟ يجب أن يثير هذا السؤال قلقا أكبر. لذلك السبب، أنا أؤيد تماما مبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر قمة معني بتغير المناخ في عام ٢٠١٤.

بالإضافة إلى المناخ، يهدد الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأجناس المحمية، التنوع البيولوجي. والفيلة ووحيد القرن مهددة بوجه خاص بسبب التجارة غير المشروعة بالعاج وبالقرون. وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديين بيئي واقتصادي على حد سواء، وهي جريمة عابرة للحدود تهدد أمن الدول. وقد شرعنا جنبا إلى جنب مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ودول أخرى، في مناقشة حول تلك المسألة. في ٢٦ أيلول/سبتمبر، سيقام هنا في الأمم المتحدة، حدث لحشد الدعم فيما يخص تلك المسألة. وسنتشرف بحضور ومشاركة أعضاء الجمعية العامة في المناقشات. كما أدعو الأمم المتحدة إلى إدماج تلك المسألة في جهود تعاونها مع الاتحاد الأفريقي. إقترحت في أيار/مايو في مراكش في المغرب، في وجود ممثل عن مصرف التنمية الأفريقي، إنشاء صندوق استئماني يهدف إلى تعزيز بناء القدرات في أفريقيا وغير ذلك من الجهود.

يجب أن تستند التنمية المستدامة بوضوح، إلى الحكم الرشيد والمساواة والوصول إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية. إننا نسعى في غابون، مع جميع أصحاب المصلحة الوطنية، إلى تعزيز تلك المجالات. ونحن بصدد جمع بيانات الاستدلال البيولوجي، من أجل تعزيز الشفافية في الانتخابات وبالتالي تعزيز الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، يتماشى انتخابنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان الحالي مع التزاماتنا، خاصة فيما يخص تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال.

وفي الذكرى السنوية العشرين لإعلان فيينا، التي تحل هذا العام، ستدعو غابون للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وستسعى لمكافحة العنصرية والكراهية والعنف في جميع أنحاء العالم. وعلى أساس تلك الالتزامات، ستطرح غابون نفسها كمرشح لرئاسة مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤.

إن أفريقيا تنظر إلى مستقبلها بمزيد من الأمل، ولكن حتى يتحقق ذلك في القارة برمتها، يجب أن تصبح أفريقيا قادرة على حل الأزمات والحيلولة دون تصاعدها. واسمحوا لي أن أسرد بعض حالات الأزمة.

أولاً، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن غابون ما زال يقلقها القتال الدائر في شرق البلد، حيث تدفع النساء والأطفال ثمناً فادحاً. ونرحب بالجهود المتزايدة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) والتزامات الأطراف بموجب الاتفاق الإطاري الموقع في أديس أبابا. وعلى جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى أن تدعم جهود الأمم المتحدة. كما ينبغي تشجيع جهود الحكومة لكفالة عقد الانتخابات في القريب العاجل.

وغابون تدعم الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عملنا من أجله مع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونأمل أن تلتزم الأطراف المعنية المختلفة التزاماً صارماً بالإطار الانتقالي. ومع ذلك، مازلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في البلد، وتجدد أنشطة جيش الرب للمقاومة. ونرحب بإنشاء الاتحاد الأفريقي لبعثة الدعم الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي ستحل محل بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتطالب غابون بوضع خطة طوارئ للبعثة الجديدة. وأود أن أشكر فرنسا التي تدعم جهود المنطقة دون الإقليمية لضمان عودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي مالي، وفي ذروة الأزمة، استجابت غابون لنداء التمويل الذي وجهه الاتحاد الأفريقي دعماً لجهوده في ذلك البلد. ونشيد بالتغيير السياسي الإيجابي الذي شهدته مالي، ويتجلى ذلك في الانتخابات الرئاسية وقرار شعب مالي انتخاب الرئيس كيتا. وأتمنى له كل التوفيق، داعياً المجتمع الدولي إلى دعم جهود إعادة الإعمار في مالي.

فيما يتعلق بالصحراء الغربية، ترحب غابون بالجهود التي تبذلها المنظمة من أجل الحوار والمفاوضات. ويود بلدي أيضا أن يؤكد مرة أخرى تأييده للمبادرة المغربية من أجل الصحراء المغربية التي نعتبرها اقتراحاً شجاعاً وواقعياً يمكن أن يؤدي إلى تسوية دائمة. وندعو مختلف الأطراف للتوصل إلى حل توافقي بناء وفعال، تعود نتائجه بالنفع على وحدة أفريقيا.

وينبغي أن تكون أفريقيا قادرة على الاستجابة للتهديدات الجديدة للسلم والأمن، بما في ذلك الجريمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والقرصنة في خليج غينيا التي يشهدها ساحل الأطلنطي حالياً. وفي أعقاب مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة والأمن البحري في خليج غينيا، الذي عقد في ياوندي في حزيران/يونيه، اعتمدنا استراتيجية لمكافحة تلك التهديدات. وغابون مستعدة للإسهام في تنفيذ التدابير المعتمدة في القمة. وأرحب كذلك بجهود مجلس الأمن لمعالجة المشكلة، لا سيما من خلال القرر ٢٠١٨ (٢٠١١).

ولا يمكن لأفريقيا أن تواجه تحديات السلام والأمن وحدها. ويجب أن تحظى جهودها بدعم أفضل لأن عدم الاستقرار في أفريقيا ستكون له تداعياته في مناطق أخرى. وأشكر شركاءنا، وبالأخص فرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على إسهاماتهم الهامة في تلك الجهود.

وفي مواجهة تلك التهديدات الجديدة، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز تعاونها مع المنظمات الأفريقية الإقليمية. وفضلاً عن ذلك، يجب أن نضمن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، أول صك ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في أيار/مايو.

وفي عالم تعصف به التوترات والأزمات، يجب أن نواصل العمل لضمان اضطلاع المنظمة بولايتها في مجال السلام والأمن الدوليين على نحو أفضل، مع التركيز بصورة خاصة على منع نشوب النزاعات، مع دعم التسوية السلمية للأزمات الناشئة. فالأزمة في سوريا أودت بحياة أرواح كثيرة بالفعل، كما رأينا تصعيداً غير مقبول تمثل في استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن ندين استخدام تلك الأسلحة بشدة، وغابون تدعو لتدمير كل مخزونات الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالتحقيقات التي يجريها مفتشو الأمم المتحدة في سوريا، ندعو جميع الأطراف للتعاون التام في هذا الصدد. وإلى جانب ذلك، تؤيد غابون كل الجهود الدبلوماسية الرامية للتوصل إلى حل سياسي يسمح لنا بالخروج من تلك الأزمة. وفي حالة تعثر تلك الجهود، يجب أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المناسبة.

بالنسبة لفلسطين ودولة إسرائيل، ينبغي الترحيب باحتمال استئناف المحادثات برعاية الولايات المتحدة. وما فتئت غابون تدعم الرأي المقبول عموماً بوجود دولتين قابلتين للحياة، إسرائيل وفلسطين، تتعايشان في أمن واحترام متبادلين داخل حدود معترف بها.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على كوبا، تؤكد غابون مرة أخرى موقفها الداعي إلى رفع ذلك الحظر لما ينطوي عليه من آثار سلبية على رفاه الشعب الكوبي.

والتزامنا هو تحويل مؤسساتنا الدولية كيما تكون مهيأة على نحو أفضل للتصدي للتحديات الراهنة. ونأمل في إصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، وكذلك

إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واضطلاعنا بتلك المسؤولية بروح الميثاق أمر أساسي لمستقبلنا المشترك. وضمان ذلك المستقبل يقتضي منا تحمل مسؤوليتنا المشتركة ولكن المتفاوتة، ويدفعنا للعمل من أجل رفاه البشرية. وعلى أساس تلك القناعات، ستظل غابون ملتزمة، في إطار المنظمة، بالعمل من أجل السلام والتنمية، وذلك في صلب الرؤية التي اقترحتها لمستقبل بلدي، المستقبل الذي أتمناه للبلدان كافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الغابونية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد زليكو كومسيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد زليكو كومسيتش إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد زليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كومسيتش (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، فضلا عن أعضاء فريقكم، وأن أعرب لكم عن دعمي الكامل لمساعيكم في المستقبل.

دائما ما تكون الجلسات العامة للجمعية العامة فرصة لرؤساء الدول للاجتماع وتبادل الآراء بشأن الحالة في العالم بغية إيجاد حلول للمشاكل العالمية المعاصرة.

يستند الهدف الاستراتيجي لبلدي المتمثل في إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى عضويته على طموحه في أن يصبح جزءا من الأسرة الكبيرة للدول الديمقراطية، وبالتالي ضمان فاعلية مؤسساته بشكل كامل، وزيادة تنميته على أساس السوق الحر وسيادة القانون، ولا سيما حقوق الإنسان. واستنادا إلى توجه ونشاط السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك، ينصب تركيزنا على تعزيز علاقاتنا وصلاتنا المؤسسية مع الاتحاد الأوروبي، وفقا لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وتنفيذه تنفيذا كاملاً. ويستند تطلع البوسنة والهرسك إلى أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي إلى التوافق السياسي على نطاق واسع.

إن عملية التكامل الأوروبي التي تتطلب إدخال تعديلات سياسية ومؤسسية وقانونية من أجل بلوغ المعايير الأوروبية في جميع المجالات هي مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لبلدي. وندرك إدراكا تاما أيضا ضرورة المشاركة النشطة لجميع قطاعات المجتمع في البوسنة والهرسك من أجل التعجيل بعملية التكامل الأوروبي. وأتوقع أن تعجيل الأنشطة المتبقية وتنفيذ الحكم الصادر في قضية سايديتش وفينتشي عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سيؤديان إلى الوفاء بمتطلبات طلب انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

ويحدوني الأمل أيضا في حصول تطور إيجابي فيما يتعلق بالوفاء بشروط تفعيل خطة عمل عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والتوسع في إدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأود أيضا أن أشدد على أن البوسنة والهرسك في المرحلة النهائية الآن من مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن للبوسنة والهرسك موقفا واضحا جدا فيما يتعلق بجرائم الحرب. وسيساءل جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب عن أفعالهم سواء أمام المحاكم الدولية أمو المحلية.

وتعوّل البوسنة والهرسك كثيرا على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، فضلا عن الحوار فيما بين البلدان المتجاورة التي ما فتئت تتشاطر ثقافات وتقاليد منطقة البلقان على مدى قرون، والتي تعيش حاليا مراحل مختلفة من التحول والإصلاح الديمقراطي. وتتطلع البوسنة والهرسك إلى المستقبل وإلى التعاون مع بلدان الجوار على أساس من الاحترام المتبادل، فضلا عن احترام السيادة والسلامة الإقليمية. ويتركز تطوير العلاقات الثنائية مع جميع البلدان المجاورة لنا والبلدان الأخرى في المنطقة على العديد من المجالات الرئيسية: التكامل الأوروبي – الأطلسي والنهوض بالتعاون الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي وإيجاد حلول بناءة للقضايا الراهنة.

ويتركز تعاوننا الإقليمي على تطوير البنية الأساسية للاتصالات كأساس لتحسين الروابط الاقتصادية والثقافية والعلمية، فضلا عن التنمية الإقليمية بشكل عام. وهناك فرص مشجعة للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة.

أود أن أؤكد بصفة خاصة على علاقاتنا الثنائية مع جمهورية كرواتيا، التي اكتسبت بعدا وديناميا جديدين مع انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد اتسمت تلك العلاقات بحرص كلا الجانبين على التوصل إلى حلول أفضل تخدم مصلحة البلدين.

ويجب أن أشير إلى أننا لا نزال نمر بإحدى أكبر الأزمات الاقتصادية والمالية في التاريخ المعاصر. وهي بالتأكيد تمثل أخطر تهديد للسلام والأمن العالميين. ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للتصدي لآثارها وعواقبها السلبية. وعلى الرغم من أن المؤشرات الأخيرة تبين أن بعض البلدان النامية قد بدأت الخروج من هذا الركود، فإن ذلك الأمر لا ينطبق على البلدان الفقيرة والنامية حيث لا تزال النتائج المترتبة عن الأزمة بالغة القسوة.

لقد واصلت مؤسسات البوسنة والهرسك العمل بأسلوب استراتيجي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أنه على الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحالة الاقتصادية في العالم، لن تكون هناك عقبات في الوصول إلى أهدافنا المعلنة بحلول عام ٢٠١٥. لقد أنهت البوسنة والهرسك وضع الاستراتيجية الإنمائية فضلا عن استراتيجية الإدماج الاجتماعي للبوسنة والهرسك، في حين بدأ بالفعل تنفيذ الاستراتيجية المعنية بالقضاء على الفقر. وقد تم كل ذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في البلد، والتي نود أن نشكرها على التعاون الوثيق معنا.

والبوسنة والهرسك على استعداد للإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تحديد إطار إنمائي ومن ثم تنفيذه بغية الاستعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونظرا لأهمية الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة التي ذكرت أنها تتخطى الحدود الوطنية، فإن من رأي البوسنة والهرسك أن التعاون الإقليمي يكتسي أهمية حاسمة للنجاح في إعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا تزال البوسنة والهرسك، فضلا عن جميع بلدان منطقة البلقان الغربية الأخرى، تتبّع في هذه المرحلة من التكامل سياسات ووجهات نظر الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالخطة الإنمائية الجديدة. وقد ظلت البوسنة والهرسك تؤيد باستمرار الموقف القائل بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا في انسجام مع الطبيعة. وأرى أن المصالح السياسية والاقتصادية يجب ألا تكون عقبة أمام التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد العالمي من أجل الشروع الحقيقي في الكفاح الرامي إلى

الحفاظ على التوازن الطبيعي لكوكب الأرض. وكثير ما نغفل حقيقة أن لتغير المناخ أثرا مباشرا على التنمية وعلى الفقر والجوع، وأنه يؤثر سلبا على الأمن والسلم العالميين في نهاية المطاف. وعليه، فإن للحلول القصيرة الأجل عواقب في الأجل الطويل، وسوف تكون الخطوات التي نتخذها اليوم إرثنا على مدى أجيال قادمة.

ونتفق نحن جميعا الحاضرون هنا على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح مستمر وشامل، وينبغي أن يتم بحذر شديد وبطريقة تؤكد وجود توافق في الآراء على نطاق واسع بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يسفر إصلاح الأمم المتحدة عن تمكين جميع هيئات المنظومة من أداء مهامها بشكل فعّال ومنسق.

وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن إصلاح مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية بالنسبة لإجراء إصلاح جوهري للمنظمة العالمية. ويكتسي ذلك الإصلاح الذي ينبغي أن يتم بتوافق آراء الدول الأعضاء أهمية بالغة لأسباب تتعلق بالكفاءة والمصداقية، ولا يمكن تحقيقه إلا بالأخذ في الاعتبار الواقع الجغرافي السياسي المعاصر الذي يختلف عما كان عليه العالم في عام ١٩٤٥. ولن تكون لمجلس الأمن السلطة والمسؤولية التامتين إزاء التصدي لأهم المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين – وهي الولاية المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة – إلا إذا جرى إصلاحه بتلك الطريقة.

والحوار والحلول التوفيقية هما أفضل طريقة لضمان التأييد على أوسع نطاق ممكن. وتؤيد البوسنة والهرسك الرأي القائل أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتجاوز حالة من الجمود في أقرب وقت ممكن. ونرى أيضا أنه ينبغي أن يعقب إصلاح مجلس الأمن تخصيص مقعد إضافي لأي من دول مجموعة أوروبا الشرقية، نظرا إلى أن عدد البلدان في تلك المجموعة قد زاد على الضعف خلال العقدين الماضيين.

ووفقا لذلك الموقف، أود أيضا أن أشدد على أننا نتوقع مزيدا من المشاركة في الدبلوماسية الوقائية من قبل مجلس الأمن. ونرى أن من شأن مزيد من النشاط في مجال الدبلوماسية الوقائية أن يساعد على حل العديد من المشاكل والأزمات قبل أن تتصاعد. وهو ما سيكون وسيلة أكثر كفاءة لاضطلاع المجلس بعمله.

إن تشجيع الحوار من أجل حل المسائل البالغة الأهمية عن طريق التوفيق، مع العمل ضد أي نوع من أنواع الاستبعاد، خاصة في مجال حقوق الإنسان وحياة البشر، يكتسي أهمية قصوى. إن منع نشوب الصراعات بطريقة تتسم بالفعالية وحسن التوقيت، بدلا من رد الفعل على أزمة تفاقمت بالفعل، هو بالتأكيد نهج أكثر فعالية وأقل تكلفة تجاه السلام والأمن الدوليين.

ونحن نتوق إلى تقاسم إيجابيات وسلبيات تجربتنا بعد انتهاء الصراع وفي بناء السلام. وتعتقد البوسنة والهرسك أن كل أزمة ينبغي أن تدرس بعناية، مع النظر بتمعن في الأسباب الجذرية للصراع والعوامل المتعلقة بالثقافة والدين والعادات المحلية وأي عوامل أخرى من أجل التوصل إلى حل عادل وطويل الأجل. لا توجد حلول صالحة لكل أزمة، وينبغي تناول كل منها والنظر فيها بشكل منفصل.

وتعتقد البوسنة والهرسك أن من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة من أجل منع الانتشار النووي في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من العقبات الواضحة التي شهدها العقد الماضي، هناك مبادرات جديدة تعطي زخما جديدا لعملية نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نؤمن بأن نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه عن طريق تشجيع الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على احترام التزاماتها بموجب المعاهدة.

سوف توقع البوسنة والهرسك على معاهدة الاتجار بالأسلحة خلال الحدث الخاص بالمعاهدة.

ويساور البوسنة والهرسك القلق البالغ إزاء استمرار العنف في سوريا، الأمر الذي زاد تدهور الأزمة الإنسانية وتسبب في معاناة غير مقبولة للشعب السوري. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا يزال حل الأزمة في منطقة الشرق الأوسط يمثل واحدا من أهم أولويات المنظمة العالمية. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتهيئة مناخ إيجابي من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. ونتوقع من جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات متسرعة والتركيز على بدء الحوار الهام جدا.

ومن أجل الاضطلاع بدور بناء في العلاقات الدولية والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار المستدامين ذاتيا، تشارك البوسنة والهرسك في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. ودعما للجهود الدولية، نشارك أيضا بنشاط في بعثات الأمم المتحدة في ليبريا وجنوب السودان وقبرص.

وأود أيضا أن أشدد على أن البوسنة والهرسك لا تزال تشعر بقلق بالغ أن الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم ما برحت تودي بحياة ضحايا أبرياء. نحن ملتزمون بمكافحة الإرهاب ونعتقد أن النتائج في هذا الصدد لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعاون والشراكة الشاملين بين أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

تتابع البوسنة والهرسك الحالة في القارة الأفريقية باهتمام كبير. ونتوقع أن تواصل معظم البلدان المتقدمة النمو، على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، زيادة مساهماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية التي لا غنى عنها لبناء القدرات في البلدان الأفريقية الفقيرة. ولذلك، فإننا نرحب بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجهود الأخرى الهادفة إلى وضع أفريقيا على طريق التنمية المستقرة والمستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينطبق هذا بصفة خاصة على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كما أننا نؤيد كل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية والأمم المتحدة من أجل تحسين سيادة القانون والديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني ومؤسساته، من أجل تحسين جميع جوانب المجتمع. ونود أن نشير إلى أن مواصلة تقديم المعونة المالية إلى أفريقيا وزيادتها تكتسي نفس القدر من الأهمية شأنها شأن تحسين الكفاءة والشفافية في استخدام أموال المعونة من أجل التنمية المستدامة.

في عالم اليوم، وفي ظل دينامية العمليات السياسية والاجتماعية أكثر من أي وقت مضى، فإننا نواجه تحديات مختلفة تماما عن التي واجهناها قبل عقود قليلة. لقد أصبح من الواضح أن اتباع النهج القوية المتعددة الأطراف يمكن أن يسفر عن الحلول الجيدة. شهدت الأمم المتحدة، خلال أكثر من ستة عقود من وجودها، العديد من التجارب والمحن، لكنها كانت دائما ولا تزال، الدليل الوحيد نحو مستقبل أفضل. فهي لا تزال المنظمة الوحيدة القادرة على تقديم الحلول للمشاكل العالمية التي نواجهها. والأمر متروك لنا أن نجعلها أقوى وأكثر كفاءة، لأن الأمم المتحدة – المنظمة الشاملة والجامعة – يمكن أن تساعد في تحقيق التقدم والرفاه لكوكبنا. وإذا عملنا معا لتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المكان المبجل، فلا شك في أننا سوف نعيش في ظروف أفضل وأكثر عدلا من الظروف القائمة اليوم. وفي مسيرتنا على هذا الطريق، لا بد من العودة إلى القيم والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة والسلام العالمي التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد زليكو كومسيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لبنان.

اصطحب العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سليمان (لبنان): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بداية بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، وكذلك أتوجه بالتقدير إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، الذي واكب بشكل حثيث ودقيق تطور الأوضاع العامة في لبنان، وأخص بالذكر البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن بتاريخ ١٠ تموز /يوليه الماضي، الذي يرسم خريطة طريق فعلية لما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، أي لصون استقراره وتعزيز مؤسساته ودعم اقتصاده وجيشه، ومساعدته في مواجهة العبء المتزايد للاجئين السوريين، وهذا جوهر ما سيسعى إليه اجتماع مجموعة الدعم الدولية الخاصة بلبنان، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

يتعرض لبنان لأزمة وجودية ناتجة عن الصراعات الإقليمية التي تدور من حوله والتي دفعت إليه بمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، والتي عززت الشعور بالظلم والميل نحو التطرف والعنف. يحاول اللبنانيون بما يمتلكون من قدرات وعزم الاضطلاع بما يقع على عاتقهم من مسؤولية إعادة الوهج إلى رساله بلدهم كمساحة حرية وعيش مشترك وتثبيت كيانهم في الشرق في إطار دولة اعتمدت الديمقراطية منذ نشأتها وحرصت منذ الاستقلال على احترام التنوع من ضمن الوحدة وصون الحريات الشخصية والعامة.

وهم سيستمرون عن طريق الحوار في العمل على تطوير نظامهم السياسي وتحسين ممارستهم الديمقراطية. كما سيستوجب عليهم العودة إلى التزام ”إعلان بعبدا“ القاضي بتحييد لبنان عن التداعيات السلبية للأزمات الاقليمية وعن سياسة المحاور؛ وكذلك التوافق على استراتيجية وطنية للدفاع حصرا عن لبنان في وجه عدوانية اسرائيل وتهديداتها المستمرة. ومهما تكن قوة هذا الالتزام، فإن اللبنانيين ما زالوا بحاجة إلى مواكبة من الدول الشقيقة والصديقة ودعمها لهم لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات والمشكلات الخارجية التي تتهدد أمنهم واستقرارهم وتؤثر سلبا على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وهم يتطلعون إلى هذه المساعدة من منطلق المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل بإزاء مشكلات تتهدد الأمن الإقليمي والعالمي بمجمله. وأبرز هذه التحديات على لبنان هي نتيجة تداعيات الأزمة السورية على أمن لبنان واقتصاده. أما العبء الأكثر إلحاحا وحجما، الذي بدأ يأخذ طابعا وجوديا، فهو ناتج من التنامي غير المسبوق لأعداد اللاجئين الوافدين من سوريا بما يفوق طاقة لبنان وقدرته على الاستيعاب، وقد بات عددهم يفوق ما نسبته ربع عدد سكان لبنان.

وبما أنه لا يمكن إلزام الأوطان، كما الأفراد، بما هو مستحيل وبما لا قدرة لهم عليه، فيهمني أن أطلب دعم دولكم في المواضيع التالية. توفير المبالغ والإمكانات لتأطير وتنظيم وجود اللاجئين السوريين وتلبية احتياجاتهم الانسانية والحياتية، علما بأنه لم يتم الإيفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع الكويت إلاّ بصورة جزئية. وتعزيز أطر ومساحات إيواء النازحين السوريين داخل الأراضي السورية في مناطق آمنة. وعقد مؤتمر دولي خاص

بموضوع اللاجئين السوريين، يباشر البحث في سبل تقاسم الأعباء والأعداد بين الدول. وتقديم الدعم من كل الدول المعنية والقادرة لأعمال مجموعة الدعم الدولية الخاصة بلبنان. وتزخيم السعي الهادف لإيجاد حل سياسي متوافق عليه للأزمة السورية يحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكونات أبناء شعبها وحرياتهم الأساسية. وقد سبق للبنان أن دان استعمال الأسلحة الكيميائية وطالب الأمم المتحدة، ومن ضمنها مجلس الأمن، بأن تقوم حصرا بواجب مساءلة المرتكبين. وعسى أن يكون التفاهم الأمريكي – الروسي مدخلا نحو الحل السلمي المتكامل المنشود، حل يوقف النزيف ويحول دون تمدد التطرف إلى دول الجوار ودون توتير العلاقات الدولية بشكل خطير.

كما هي مناسبة اليوم كي ندين أي اعتداء يطاول الأماكن المقدسة في أي مكان من العالم، وخصوصا في الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية، وأخيرا ما تعرضت له بلدة معلولا السورية التاريخية، لما تمثله هذه الاعتداءات من انتهاكات للحضارة ولروح الديانات السمحاء. وهذا ما يستوجب موقفا حازما من المجتمع الدولي حيال سبل حماية هذه الأماكن، وليس أقلها إقرار آلية لتقصّي حقيقة الأوضاع، وتشجيع الدول الإقليمية المؤثرة على وعي أهمية تحييد لبنان عن الصراعات، وعدم فائدة إقحامه في سياسة المحاور وما قد تتسبب به من توتر وتباعد بين المذاهب والطوائف. وتاليا تشجيع هذه الدول على تقديم دعم فعلي لمضمون ومقاصد إعلان بعبدا، ولنهج الحوار والتوافق، كمثل الدعم الذي تعهد مجلس الأمن الدولي بتقديمه.

أما التحدي الأساس، فهو ما زال ناتجا من تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي وتمادي اسرائيل في احتلالها وممارساتها التعسفية وسعيها إلى إقامة المزيد من المستوطنات غير الشرعية وتهويد مدينة القدس، إضافة إلى ما أفرزه هذا الصراع من مشكلة لاجئين في الدول المجاورة المضيفة، وخصوصا في لبنان، وما عززه من شعور بالظلم وميل نحو التطرف والعنف. وقد عانى لبنان على وجه التحديد من الاعتداءات الاسرائيلية المتتالية على أراضيه ومنشآته وبناه التحتية بمختلف أنواع الأسلحة الفتاكة والمحرمة، ودفع غاليا ثمن هذه الاعتداءات وما خلفته سنوات الاحتلال والعدوان من قتل وإيذاء وقطع أوصال ودمار. لذلك، على المجتمع الدولي الدفع في اتجاه إيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام، علما بأن لا استقرار ولا ديمقراطية ولا اعتدال في الشرق الأوسط من دون تحقيق العدالة في فلسطين وعلى قاعدة أن أمن المنطقة العربية والمحافظة على تنوعها الثقافي أمر استراتيجي مهم.

كما يدعو لبنان إلى مقاربات شاملة ومتكاملة، تضمن مشاركة كل الدول المعنية وتعالج مختلف أوجه الصراع العربي – الاسرائيلي، على ألاّ يأتي أي حل على حساب مصالحه العليا، وسيرفض بالتحديد أي تسوية تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه.

وفي هذه المرحلة الانتقالية التي يشهد فيها العالم العربي تحولات تاريخية كبرى، يشهد العالم أجمع تحولا جوهريا يعود إلى التطور العلمي المذهل الذي يتوإلى بين ليلة وضحاها، وخصوصا في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات. وينشر هذا التطور طابع العولمة على كل مفاصل الحياة والشؤون اليومية للمواطنين، ويفرض تعميم روح التعددية والتنوع في مختلف المجتمعات والكيانات كشرط ملازم لمواكبة عجلة التغيير المتسارعة.

إلاّ أن الأنظمة التي ترعى شؤون الناس والمجتمعات لم تشهد تطورا موازيا ومناسبا على الصعيد الفكري، بل على عكس ذلك فقد ظهرت نزعات متطرفة وإرهابية وانعزالية لا تعترف بالآخر وترفض الحوار والعيش المشترك، وأدت بالبعض إلى المطالبة بالعودة إلى الامارات الدينية أو المنعزلات العنصرية، ولجأت من أجل تطبيق ذلك إلى أساليب عنيفة تجافي السلام

والحريات العامة. وفي خضم هذه النزعات الأصولية الأحادية، يبقى لبنان مختبرا ونموذجا لنمط الحياة المشتركة المرجوة لعالم الغد. هذا النموذج يقتضي دعمه وتوفير السبل الآيلة إلى الحفاظ على استمراره وقد عايشه الشباب اللبناني لعشرات السنين، طلابا في أروقة المدارس والجامعات، وخبروه عسكريين في ثكنات الجيش والقوى الأمنية، وفي اداء المهمات الوطنية. كذلك يعيشه المواطنون في شوارع المدن والقرى والعاصمة وفي مسارحها ونواديها ومقاهيها ودور السينما، وفي المؤسسات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المدني. نمط الحياة هذا يمارس يوميا على وقع قرع أجراس الكنائس وصدح مآذن الجوامع، جنبا إلى جنب، ومن خلال المناسبات المشتركة، وأبرزها يوم العيد الوطني الديني المشترك بتاريخ ٢٥ آذار/مارس من كل عام، في عيد سيدة البشارة، وهي مناسبات تسعى كلها إلى الخير العام.

إن إدارة التنوع وبناء ثقافة العدالة والسلام والعيش المشترك بين الثقافات والحضارات والأديان تتطلب منا جميعاً العمل منذ الآن على الأمور الثلاثة التالية.

أولاً، تطوير الأنظمة السياسية والمالية والاجتماعية التي ترعى شؤون الناس والدول لجعلها أكثر إنسانية وملاءمة للتنوع، وخصوصاً النظام الديمقراطي، بما يكفل إشراك المكونات البشرية في الدول كافة، وتحديداً الأقليات، في الحياة السياسية وفي إدارة الشأن العام، بغض النظر عن نسبها أو قدرتها العددية، بل بالاعتماد على تراثها الحضاري.

ثانياً، اعتبار الحفاظ على الوجود الحر والفاعل للأقليات في العالم وما تمثله من حضارة وخصوصية مسؤولية دولية، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مهد الديانات السماوية، الذي عاشت شعوبه قروناً من الحياة المشتركة، وبنت حضارات أغنت تاريخ البشرية بالثقافات وبمعاني التسامح والخير والمحبة. مسؤولية لا ترتكز إلى تقاسم المصالح الدولية في هذه البقعة من العالم، ولا تأخذ هذه المجموعات في حساب هذه المصالح، بل تأخذ مصلحة كل واحدة من هذه الأقليات في أن تعيش قضايا أمتها في كونها جزءاً أساسياً من نسيج هذه الأمة.

ثالثاً، تكثيف الجهد القائم لإصلاح وتطوير هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة بالتلاؤم مع التطور الحاصل لاستعادة الثقة في مقدرتها على معالجة المشكلات الدولية ومواجهة الجرائم واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وتنفيذ هذه القرارات من دون عوائق، ومن دون انتقائية وازدواجية معايير، وذلك كبديل عن منطق القوة المشروعة، الذي قد تلجأ إليه الشعوب، التي تقع ضحية العدوان والاحتلال في غياب المرجعية الدولية القادرة والضامنة.

سيقى لبنان، من جهته، وفياً لرسالة الحرية والعيش المشترك التي يتميز بها، ملتزماً بقرارات الشرعية الدولية، وحريصاً على روح الاعتدال والوفاق، التي بنى عليها جوهر كيانه، وشريكاً فاعلاً في السعي الدولي الشامل لتحقيق مقاصد العدالة والسلام والتنمية البشرية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميشيل سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.